أثر الأزمة التايوانية على التوازن الاستراتيجي في شرقي آسيا: (العلاقات الصينية الأمريكية ٢٠١٦ - ٢٠٢٢ : دراسة حالة)

The Impact of the Taiwan Crisis on the Strategic Balance in East Asia: (Sino-US Relations 2016 – 2022: A Case Study)

د. أحمد جلال محمود عبده
مدرس العلوم السياسية -كلية السياسة والاقتصاد -جامعة السويس

الملخص:

ركزت الدراسة على أزمة تايوان إحدى أقدم الأزمات في العالم الحديث، والتي تعد محورًا رئيسياً للأحداث فى منطقة شرقي آسيا للعديد من الاعتبارات الجيوبوليتيكية والعسكرية والاقتصادية، وذلك لتحليل أبعاد هذه الأزمة ومراحل تطورها، ودراسة الأهمية الإستراتيجية لتايوان في منطقة شرقي آسيا، ودوافع الولايات المتحدة الأمريكية والصين بالإهتمام بتايوان، وإنعكاسات الأزمة التايوانية على العلاقات الأمريكية الصينية، وتداعياتها على إستراتيجية بناء التحالفات الأمريكية الجديدة في آسيا، وتأثير ذلك على التوازن الإستراتيجي، وسياسات توازن القوى في منطقة شرقي آسيا، وهدفت الدراسة إلى تقديم منظور تحليلي كلي للسيناريوهات المستقبلية المتوقعة لأزمة تايوان، وسبل تسويتها.

وتوصلت الدراسة من خلال استخدام المنهج التحليلي، والمنهج التاريخي، واقتراب المصلحة الوطنية إلى عدد من النتائج منها: أنه على الرغم من الجهود الأمريكية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ لاحتواء الصين، فإنها تعترضها عقبات كثيرة، أهمها أن الصين ماضية في تطوير قدراتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، على نحو يجعل من الصعب على الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق استراتيجيتها لاحتواء الصين، لأن معظم دول شرق آسيا بما فيهم تايوان مرتبطة عضوياً بالاقتصاد الصيني، وإن احتمالية حدوث صدام مباشر بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بسبب تايوان غير قائمة في المدى المنظور لاعتبارات استراتيجية متعلقة بعدم قدرة الطرفين على تحمل التكلفة العسكرية لهذا الصدام في الوقت الراهن، كما أن اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة

الإحتواء والمنافسة ضد الصين بدلاً من سياسة التعاون والشراكة، سيؤدي لا محالة إلى التعجيل بتشكيل نظام عالمي جديد، تتمتع فيه الصين بدور فاعل ومؤثر على مستوى العلاقات الدولية.

الكلمات المفتاحية: الأمن الإقليمي – الصين والولايات المتحدة الأمريكية – تايوان – التوازن الإستراتيجي في شرقي آسيا – المصلحة الوطنية – سياسة الاحتواء.

Abstract:

The study focused on the Taiwan crisis, one of the oldest crises in the modern world, which is a major focus of events in the East Asian region for many geopolitical, military and economic considerations, in order to analyze the dimensions of this crisis and how it developed, and to study the strategic importance of Taiwan in the East Asian region, and the motives of the United States of America and China Paying attention to Taiwan, the implications of the Taiwan crisis on US-Chinese relations, and its implications for the strategy of building new US alliances in Asia, and its impact on the strategic balance, and power balance policies in the East Asian region.

The study relied on the analytical method and the historical method, and the approach of the national interest. The study reached the following results, including: Despite the American efforts in the Indo-Pacific region to contain China, it faces many obstacles, the most important of which is that China is continuing to develop its economic, military and diplomatic capabilities, in a way that makes it difficult for the United States of America to achieve its strategy to contain China, because most East Asian countries, including In them Taiwan is organically linked to the Chinese economy. The possibility of a direct clash between China and the United States of America because of Taiwan does not exist in the foreseeable future due to strategic considerations related to the inability of the two parties to bear the military cost of this clash at the present time. Also, the adoption of the United States of America's policy of

containment and competition against China rather than a policy of cooperation and partnership, will inevitably lead to accelerating the formation of a new world order, in which China will have an active and influential role at the level of international relations.

Keywords: Regional security - China and USA - Taiwan - Strategic Balance in East Asia - National Interest - Containment Policy.

مقدمة:

تمكنت الصين مع بداية القرن الحادي والعشرين من تكثيف حضورها بشكل فاعل في شرقي آسيا، وذلك عبر نجاحها بتوظيف إمكانياتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية لتحقيق أهدافها وتأمين مصالحها، ونظراً لتركيز الصين على تطوير قدراتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية خلال السنوات الأخيرة، فقد مكنها ذلك من لعب دور مؤثر في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، وأصبح ميزان القوى الإقليمي يميل بشكل كبير لصالح الصين ومصالحها الحيوية في المنطقة، بشكل أصبح يهدد مصالح دول المنطقة، وخاصة الدول الموجودة في منطقة بحر الصين الجنوبي، ونتيجة لذلك وجدت هذه الدول في الولايات المتحدة الأمريكية حليفاً قوياً لديه القدرة والإمكانيات التي يستطيع بها أن يعرقل الصعود الصيني المتنامي في المنطقة، ونتيجة لذلك تلاقت مصالح دول منطقة شرق وجنوب شرق آسيا مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في وقف هيمنة الصين في المنطقة، ووضع حدود لدورها الإقليمي، فبدأت الولايات المتحدة الأمريكية بنسج شبكة من التحالفات مع عدد كبير من الدول الآسيوية ذات الإمكانيات الإقتصادية الكبيرة لاحتواء الصين، وإعادة التوازن في منطقة شرقي آسيا.

مشكلة الدراسة:

تنبع المشكلة البحثية لهذه الدراسة من عدة اعتبارات: **أولاً:** حالة التنافس الدولي الملحوظ على تايوان بين كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، فعلى الرغم من وجود ملفات خلافية كثيرة بينهما، إلا أن خلافهما بشأن تايوان يعتبر القضية الأكثر أهمية وجوهرية وحساسية فيما يخص العلاقات الصينية الأمريكية، ويظل الخلاف حول جزيرة تايوان هو جوهر التنافس والصراع بين واشنطن وبكين، **ثانياً:** تعتبر قضية تايوان من أهم القضايا المؤثرة في العلاقات الأمريكية الصينية، نظراً للأهمية الإستراتيجية لتايوان في منطقة شرقي آسيا، حيث تحتل تايوان مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي، وتصنف من ضمن الدول المتقدمة في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم، فتايوان بالنسبة للصين قضية مركزية وجزء أساسي اقتطع من سيادتها الوطنية خلال ظروف استثنائية، وأن بقاء تايوان في حالة انفصال عنها يعد بالنسبة لها انتقاصاً من هيبتها ومكانتها، كما أن عودتها إلى سيادتها يضمن لها تحقيق تقدم سياسي يوازي مكانتها المتصاعدة عالميا، **ثالثاً:** تحتل تايوان أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فهي دولة تتمتع بموقع استراتيجي، يساعدها في الحفاظ على قواعدها العسكرية في آسيا، كما ينبع الاهتمام الأمريكي بتايوان في محاولة استخدامها في تحجيم مكانة الصين في منطقة شرقي آسيا، إنطلاقاً من احتمالية تهديد الصين للمصالح الأمريكية في المنطقة، **رابعاً:** أن مستقبل الصراع الدولي في منطقة شرقي آسيا سيكون العامل الفاصل والحاسم في ترتيب القوى العظمى في سلم القيادة العالمية، والتأثير على هيكلية النظام الدولي.

ونظراً للاعتبارات السابقة يتجدد الصراع الدولي في إقليم شرقي آسيا بين الحين والآخر بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها والصين، حيث يسعى كل طرف إلى الحفاظ على مصالحه الإستراتيجية في هذه المنطقة الحيوية من منظور مصلحته الوطنية، ومما سبق كان ينبغي إخضاع الأزمة التايوانية للتحليل للتعرف على انعكاساتها على العلاقات الأمريكية الصينية، وتداعيات هذه الأزمة على سياسة الاحتواء الأمريكية الجديدة لاحتواء الصين ونفوذها في إقليم شرقي آسيا.

وتسعى هذه الدراسة إلى الإجابة التساؤل الرئيسي التالي: ما أبعاد الأزمة التايوانية؟ وما انعكاساتها على العلاقات الأمريكية الصينية والتوازن الإستراتيجي في شرق آسيا؟، كما تسعى الدراسة إلى الإجابة على مجموعة من التساؤلات البحثية الفرعية ومنها:

١. كيف تطورت الأزمة التايوانية إلى أن وصلت لواقعها الراهن؟
٢. ما الأهمية الإستراتيجية لتايوان في منطقة شرق آسيا؟ وما أهمية تايوان في السياسة الصينية؟
٣. لماذا تهتم الولايات المتحدة الأمريكية بتايوان، وما أهميتها في تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا؟
٤. إلى أي مدى انعكست أزمة تايوان على العلاقات الأمريكية الصينية؟ وما الأسس الإستراتيجية الحاكمة للعلاقات الأمريكية الصينية؟
٥. كيف أثرت التحولات السياسية في الإستراتيجية الأمريكية تجاه آسيا على سياسات الصعود الصيني؟
٦. إلى أي مدى أثرت تداعيات الأزمة التايوانية على التوازن الإستراتيجي في شرق آسيا؟
٧. كيف يمكن للتحالفات الأمريكية الجديدة في آسيا أن تغير معادلة توازن القوى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين؟
٨. ما الأهمية الإستراتيجية لبحر الصين الجنوبي؟ وكيف يؤثر الصراع في هذه المنطقة على التوزان الإستراتيجي الأمريكي الصيني في شرق آسيا؟
٩. ما السيناريوهات المستقبلية المتوقعة لأزمة تايوان؟ وما سبل تسويتها؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم منظور تحليلي كلي لموضوع مؤثر ومهم في العلاقات الدولية المعاصرة، وهو أزمة تايوان وانعكاساتها على العلاقات الأمريكية الصينية، وتداعياتها على التوازن الإستراتيجي في منطقة شرق آسيا، ومن ثم يمكن تحديد أهداف هذه الدراسة فيما يلي: التعرف على الأهمية الإستراتيجية لتايوان في الحسابات

السياسية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وأسباب ودوافع الإهتمام الأمريكي الصيني بتايوان، وتحليل تطورات الصراع الأمريكي الصيني تجاه تايوان، والتعرف على الأسس الحاكمة للعلاقات الأمريكية الصينية، ومعرفة تأثير أزمة تايوان على معادلة التوازن الإستراتيجي في إقليم شرق آسيا، مع التطرق لوضع سيناريوهات مستقبلية لكيفية معالجة الأزمة التايوانية وسبل تسويتها.

منهاجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي للتعرف على الأهمية الإستراتيجية لتايوان في المنظورين الأمريكي والصيني، ومعرفة الأسس الحاكمة للعلاقات الأمريكية الصينية، وطبيعة التحولات السياسية في الإستراتيجية الأمريكية تجاه تايوان، وكذلك استخدمت الدراسة المنهج التاريخي، للتعرف على جذور أزمة تايوان تطورها، والمراحل التي مرت بها حتى وصولها إلى المرحلة الراهنة، كما اعتمدت الدراسة على اقتراب المصلحة الوطنية، في التعرف على المصلحة الوطنية الأمريكية من وراء دعم تايوان في مواجهة الصين، والمصلحة الوطنية الصينية في إصرار الصين على تبعية تايوان للأراضي الصينية وعدم الموافقة على استقلالها في أي حال من الأحوال، لأن الصين تنظر إلى قضية استقلال تايوان على أنها تهديد للأمن القومي الصيني، وأن إعادتها إلى السيادة الوطنية تعزز من حماية مصالحها الجيوبوليتيكية.

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة:

يرتكز الإطار النظري لهذه الدراسة على أساس أن الأزمة التايوانية تنتمي إلى فئة الأزمات الدولية المؤثرة على الأمن الإقليمي والأمن الدولي نظراً لتأثيرها المباشر على أقوى الدول الاقتصادية والعسكرية في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية والصين، كما أن انعكاسات هذه الأزمة كما ستوضح الدراسة أثرت بشكل كبير على التوازن الإستراتيجي وتوازن القوى في إقليم شرق آسيا، مما أدي إلى حدوث تغيرات مهمة في السياسات الخارجية لكل من الولايات المتحدة والصين من أجل التنافس والصراع على

النفوذ في هذه المنطقة سعياً من كل طرف لتحقيق مصلحته الوطنية، ومن ثم بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ سياسات جديدة لاحتواء الصين وتحجيم نفوذها وتأثيرها في منطقة إقليم شرق آسيا ومنطقة بحر الصين الجنوبي، من خلال بناء التحالفات العسكرية والاقتصادية مع القوى الدولية الرافضة للصعود الصيني، وبناء على ذلك سعت الصين إلى بناء تحالفات مضادة للتحالفات الأمريكية في شرقي آسيا للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، وبناء على ما سبق تجدد الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بسبب تايوان، خاصة بعد زيارة "نانسي بلوسي" رئيسة مجلس النواب الأمريكي لتايوان رغم تحذير الصين من تداعيات هذه الزيارة على توتر العلاقات الأمريكية الصينية.

واستكمالاً لشرح الإطار النظري لهذه الدراسة، فمن الضروري توضيح الإطار المفاهيمي التي تستعين به الدراسة لتحليل أثر الأزمة التايوانية على التوازن الاستراتيجي في شرقي آسيا وانعكاساتها على العلاقات الأمريكية الصينية، والمتمثل في عدة مفاهيم مهمة منها: الأزمة الدولية، التوازن الإستراتيجي، الأمن الإقليمي، المصلحة الوطنية، سياسة الاحتواء.

١. مفهوم الأزمة الدولية:

يقصد بالأزمة بصفة عامة "نقطة تحول في وقت يتسم بالصعوبة والخطورة والقلق على المستقبل ووجوب اتخاذ قرار محدد"، أما الأزمة الدولية فتعرفها "كورال بيل" على أنها نقطة تحول Turning Point في طبيعة العلاقة بين عدة أطراف، حيث ترتفع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات بين الدول، ففي حال الأزمات التي تقع بين حلفاء تتحول علاقة التحالف إلى علاقة انشقاق، وفي حالة الأزمات التي تقع بين الأعداء تتحول العلاقة من علاقة سلم إلى علاقة حرب، كما أنها تميز بين الأزمات الدولية وفقاً لنطاقها الجغرافي وأطرافها الرئيسية، فهي تعتبر أن الأزمات المحلية أو الإقليمية مهمة، لكنها لا تحمل نفس الخطر الذي تحمله الأزمة بين القوى النووية لبقية دول العالم (Corall Bel,1977.p.4-9).

أما "تشارلز ماكليلاند" فيرى أن الأزمة الدولية هي نوع خاص من التغيير الجوهري في نمط العلاقات بين أطراف الصراع، ويرجع هذا التغير إلى التغير في نمط تدفق الأفعال المتبادلة بين أطراف الصراع، ففي بداية الأزمة وتصاعدها تتزايد معدلات تبادل الأفعال والتحركات الصراعية الدالة على استعراض القوة المادية أو استخدامها، ثم يحدث تغير ثان ملحوظ في نمط التفاعل بين أطراف الأزمة في مرحلة انخفاض حدتها، وفي مرحلة انتهاء الأزمة يقل معدل تبادل الأفعال والتحركات الصراعية، في حين تزيد التصرفات الصراعية اللفظية، والاتهامات، والاحتجاجات، والتحذيرات، والتهديدات في هذه المرحلة، ووفقاً لهذا التعريف فإن الأزمة الدولية تعتبر مرحلة وسط بين حالة السلم وحالة الحرب(Charles McClelland,1972,p.83).

ويرى "أوران يونج" أن الأزمة الدولية هي مجموعة من الأحداث سريعة التلاحق تزيد من أثر قوى عدم الاستقرار في النظام الدولي، أو أي من نظمه الفرعية فوق المستويات المعتادة الطبيعية وبشكل ملحوظ، بحيث تزيد من إمكانيات وقوع العنف داخل النظام الدولي (Oran R. Yong,١٩٦٨,p.15)، كما تعني الأزمة الدولية تحدياً مقصوداً واستجابة مقصودة من جانب كل من أطرافها، بحيث يتصور كل منهم أن هذه الأزمة يمكن أن تغير مجرى التاريخ لصالحه، وفي تعريف آخر ينظر للأزمة الدولية على أنها عبارة عن تصعيد حاد للفعل ورد الفعل تؤدي إلى زيادة درجة التهديد والإكراه، وهي غالباً ما تسبق الحروب ولكن ليست كل الأزمات الدولية تؤدي إلى حرب، وفي صياغة أخرى، تعرف الأزمة الدولية على أنها موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الأمر الذي تقاومه دول أخرى مما يخلق درجة عالية من الإدارك باحتمال اندلاع الحرب (خليل عرنوس، ٢٠١١، ص٨).

٢. مفهوم التوازن الإستراتيجي:

يقصد بالتوازن بصفة عامة هو حالة الإستقرار أو التعادل فيما يتعلق بقياس القدرات الشاملة للدول أي القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية، أما الإستراتيجية فهي علم وفن استخدام القدرات الشاملة لدولة أو مجموعة من الدول لتحقيق أقصى قدر ممكن

لتحقيق الأهداف والسياسات التي تسعى لاتخاذها تلك الدول سواء في زمن الحرب أو زمن السلم، ووفقاً لما سبق يمكن تعريف التوازن الإستراتيجي على أنه الحالة التي تتعادل أو تتكافأ أو تتوازن عندها القدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية لدولة أو مجموعة من الدول التي يجمعها إطار واحد مع غيرها ضمن هذا الإطار، حيث تكفل لها مواجهة التهديدات التي يمكن أن تتعرض لها سواء منفردة أو مجتمعة، وكذلك ردع المخاطر التي تتعرض لها، والقدرة على التحرك السريع لإعادة الاستقرار والتوازن عند اختلاله لتحقيق الإستقرار، كما يمكن التأكيد على أن التوازن الاستراتيجي يعنى تكافؤ مجموعة من المتغيرات التي تساهم في تحقيق حالة الاستقرار في الإقليم، وله أبعاد ثلاثة أولها: التعادل والتكافؤ بين القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية لدولة أو لمجموعة من الدول أو القوة الشاملة للقوى الفاعلة في منطقة أو إقليم، وثانيها مرونة وفاعلية الأطراف الفاعلة في هذه المنطقة وقدرتها على التعامل مع محاولات الإخلال بهذا التوازن، وثالثها: مدى رضا أو رفض القوى الإقليمية الأخرى أو الدولية لحالة التوازن الاستراتيجي التي تسود المنطقة (مجاهد الزيات، ٢٠١٥).

وقد ارتبط مفهوم التوازن الاستراتيجي بالصراع الدولي بين القوتين العظميين في سياق النزاع النووي بين الشرق والغرب خلال الحرب الباردة، وارتبط ظهور هذا المفهوم بظهور الأسلحة النووية، وسياسة تطوير الردع النووي بهدف الحفاظ على عدم تكرار استخدام الأسلحة النووية بين الدول الحائزة عليها، والحد من انتشار الأسلحة النووية، وبدأ الاهتمام مفهوم التوازن الإستراتيجي وزادت أهميته بعدما حصلت العديد من الدول الآسيوية على الأسلحة النووية مثل الصين، وكوريا الشمالية، والهند وإسرائيل، وباكستان، مما وضع العديد من التحديات أمام المفهوم التقليدي للتوازن الاستراتيجي (W.P.S. ٢٠١٤ .Sidhu,

وارتبط أيضاً مفهوم التوازن الاستراتيجي بمفهوم توازن القوى الذي يزال يكتنفه كثير من الغموض عن الكثير من المتخصصين في العلاقات الدولية، حيث يفسره البعض بأنه نقطة تعادل بين قوتين متعارضتين، في حين يتعامل معه البعض الآخر على أنه

سياسة دولية أو كسياسة إقليمية مقصودة لذاتها بحسبانها آلية من آليات حفظ الاستقرار في النظام الدولي، والإقليمي، ويقصد بتوازن القوى هو حالة تعادل نسبي أو تفوق نسبي في القدرات الشاملة بين طرفين متنافسين، ينشأ بطريقة تلقائية نتيجة التنافس أو الصراع بينهما لتحقيق التفوق أو الهيمنة في النسق الدولي أو الإقليمي، وأنه لا يمثل، أي التوازن، سياسة أو هدفاً يسعى إليه كلا الطرفين، إلا في حالة اختلال هذا التوازن بينهما بانحراف كبير يستدعى إعادة توجيه السياسات (الأحلاف– المعاهدات – استخدام القدرة العسكرية) لإعادة حالة التعادل أو التفوق النسبي بينهما(أحمد يوسف، ٢٠٢٠، ص 15).

وفيما يتعلق بالتوازن الإستراتيجي في آسيا – مركز الثقل الاقتصادي والعسكري الحالي في العالم – يشير التوازن الاستراتيجي إلى قدرات القوة النسبية بين الولايات المتحدة والصين حيث كانت الولايات المتحدة أقوى لاعب اقتصاديًا وعسكريًا وتكنولوجيًا في آسيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وعلى هذا النحو سعت للحفاظ على هيمنتها على القارة من خلال الشراكات الاقتصادية والحروب التجارية، والتحالفات (أستراليا واليابان)، والشراكات الإستراتيجية (الهند وإندونيسيا)، فضلاً عن وجود عسكري قوي، ولكن خلال الخمسة عشر عامًا الماضية، بدأت الصين في الظهور كقوة اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية تتمتع بالقدرة على إخراج الولايات المتحدة من المنطقة وصياغة هيمنتها على آسيا.

٣. مفهوم الأمن الإقليمي:

يعتبر "باري بوزان" أول من طرح مفهوم الأمن الإقليمي (Regional Security)، للتعبير عن علاقات الاعتماد المتبادلبين عدد من الدول ضمن منطقة جغرافية معينة في شكل فعل ورد فعل، أنتجت في نهاية المطاف مجموعة من الديناميكيات الأمنية، والأمن الإقليمي هو مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها بمعزل عن بعضها البعض(Barry Buzzan,1982,p.58).

وهناك العديد من المفاهيم المتباينة للأمن الإقليمي، فهناك فريق ينظر إلى الأمن الإقليمي على أنه مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلال وضع تعاون عسكري وتنظيمي لدول تلك الإقليم إلى منع أي قوة أجنبية أو خارجية للتدخل في شئون الإقليم، وهناك فريق آخر يعرفه بأنه اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولاً إلى تبنى سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها، ومما سبق تؤكد العديد من الدراسات على أن الأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخلياً ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، حيث لا ترتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وإنما بتوافق إرادات تنطلق من مصالح ذاتية لكل دولة ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام (سليمان عبد الله، ٢٠٠٨، ص٢٢).

يتضح مما سبق أن الأمن الإقليمي يعمل على تحقيق أمن مجموعة دول، من خلال الدخول في ترتيبات أمنية إقليمية بإرادتها، عندما تتأكد أن أهدافها ستتحقق من خلال هذا التعاون الإقليمي الذي قد يأخذ أشكالاً عديدة مثل الأمن المشترك، الأمن الجماعي، الأمن التعاوني، ومن الممكن أن يكون التعاون الأمني ضمن أطر رسمية أو غير رسمية، ومن الممكن أن يتضمن أبعاد أخرى للتعاون غير الأبعاد العسكرية (بومليك نوال، تيغزة زهرة، ٢٠٢١، ص ٤٦٦).

٤. مفهوم المصلحة الوطنية:

يعد مفهوم المصلحة الوطنية (National Interest) مفهوماً مركزياً في الفكر السياسي الواقعي، ويرتبط مفهوم المصلحة الوطنية بمفهوم القوة، لأن الفكر الواقعي يرى أن القوة هي أداة ووسيلة مهمة لتحقيق المصلحة الوطنية التي يحددها المسئولون في الدولة، فإن غابت القوة أو إن لم تمتلك الدولة القوة اللازمة والمناسبة والكافية، فإنها ستعجز عن تحقيق مصلحتها الوطنية(Martin Griffith,2008,p.203).

ويستخدم مفهوم المصلحة الوطنية في علم العلاقات الدولية ليعبر عن أهداف محددة وواضحة يضعها قادة الدولة من أجل مساندتها وخوض الحروب من أجلها، ويعود استخدام مفهوم المصلحة الوطنية إلى مؤسس المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية "هانز مورجينثاو" في كتابه "السياسة بين الأمم" الذي كتبه عقب الحرب العالمية الثانية، ويرى "مورجنينثاو" أن الدولة هي الوحدة الأساسية، إن لم تكن الوحدة الوحيدة ذات السيادة في العلاقات الدولية، وأن العلاقات الدولية هي علاقات قوة لا تخضع إلا لقانون المصلحة الوطنية، وطالما أن العالم ظل مقسماً إلى دول ذات سيادة، فإن الحد الأدني للسياسة الخارجية لكل دولة يجب أن يكون الحفاظ على بقائها، نظراً لأن كل دولة مضطرة لحماية وجودها المادي والسياسي والثقافي ضد أي هجوم من الدول الأخرى، ومن ثم تتطابق المصلحة الوطنية مع الحفاظ على بقاء الدولة، وبناء على ذلك يعتبر "مورجينثاو" أن المصلحة الوطنية هي جوهر السياسة، فهى المعيار الذي يقاس به العمل السياسي ويوجهه (رضوى عمار، ٢٠٢١، ص ٥).

٥. مفهوم سياسة الاحتواء:

ارتبط مفهوم سياسة الاحتواء بالسياسة الأمريكية التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية إزاء الاتحاد السوفييتي والتي اقترحها رئيس قسم التخطيط في وزارة الخارجية الأمريكية "جورج كينان" في عام ١٩٤٧، وترتكز هذه السياسة إلى فكرة ضرب حصار طويل الأمد وسياسة حازمة لترويض الاتحاد السوفييتي واحتواء سياسته التوسعية(Kennedy Hickman, 2019)، وسعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سياسة الاحتواء إلى الوصول وتحقيق مجموعة من الأهداف منها: الحد من التوسع السوفييتي وتطويقه بأقل تكلفة ممكنة للحفاظ على الأمن القومي الأمريكي، والعمل على تأمين الدعم للأنظمة الرأسمالية والسياسية الموالية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال المساعدات بمختلف أشكالها لا سيما الاقتصادية منها وذلك لتطويق الاتحاد السوفييتي واحاطته بالأحلاف، والسعي إلى إبقاء الاتحاد السوفييتي ضمن الحدود العسكرية التي رسمت في نهاية الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن الابقاء على التفوق

الأمريكي في سباق التسلح النووي خلال الحرب الباردة لكي تكون هي صاحبة القوة العظمى وأن تتمكن من خلال هذا التفرد بدفع الاتحاد السوفياتي لتقديم تنازلات لها (الهام ناصر، ٢٠٢١).

وتعتبر سياسة الاحتواء حقيقة بارزة بشكل متزايد في العلاقات الأمريكية الصينية، ومع ذلك فالولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على تحقيق أهدافها كاملة بسبب الثقل الاقتصادي والسياسي الحالي للصين وتأثيرها المتزايد، والأهم من ذلك إدراك صانعي القرار الصينيين للتحدي الأمريكي ورغبته في الحد من صعود الصين، وهذا لن يمنع الولايات المتحدة من محاولة فرض الاحتواء كأداة ضغط للحصول على تنازلات من الصين لتحقيق نتائج جيوسياسية مواتية، ولن تقبل الصين ذلك، ويمكن أن تتوصل كلتا القوتين إلى انفراج في العلاقات أو شكل من أشكال الاتفاق لتجنب التصعيد باعتباره الخيار الأكثر ملاءمة لبلوغ العديد من الملفات ذروتها، وهذا أفضل من خوض مواجهة كاملة.

تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى أربعة مباحث، يناقش **المبحث الأول** أبعاد الأزمة التايوانية – الصينية وتطوراتها، وفيه يناقش الباحث الأهمية الإستراتيجية لتايوان في منطقة شرقي آسيا، مكانة وأهمية تايوان في الحسابات الإستراتيجية الصينية، الأهمية الإستراتيجية لتايوان في السياسة الأمريكية، ويحلل **المبحث الثاني:** انعكاسات الأزمة التايوانية على العلاقات الأمريكية – الصينية، وفيه يناقش الباحث تطور الصراع الأمريكي الصيني تجاه تايوان، والإطار الإستراتيجي والأسس الحاكمة للعلاقات الأمريكية الصينية، والتحولات السياسية في الإستراتيجية الأمريكية تجاه تايوان أما **المبحث الثالث** فيتناول تداعيات الأزمة التايوانية على التوازن الإستراتيجي في شرقي آسيا، وفيه يناقش الباحث الصراع في منطقة بحر الصين الجنوبي وأهميتها الإستراتيجية، والتحالفات الأمريكية في آسيا لاحتواء الصعود الصيني، والجهود الصينية لمواجهة التحالفات الأمريكية، أما **المبحث الرابع** والأخير فيناقش السيناريوهات المستقبلية لأزمة تايوان وسبل تسويتها.

المبحث الأول

أبعاد الأزمة التايوانية – الصينية وتطوراتها

منذ أن بدأت روسيا عملياتها العسكرية والتوغل داخل الأراضي الأوكرانية في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، توجهت أعين المراقبين الدوليين إلى شرقي آسيا، حيث تقع جزيرة تايوان، وسط تكهنات في شأن إقدام الصين على عمل مماثل لما قامت به روسيا تجاه جارتها الشرقية أوكرانيا(إنجي مجدي، ٢٠٢٢)، مما زاد من حدة الصراع الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات بإن العلاقات بينهما في اتجاه التصعيد لرغبة كل منهما في الحفاظ على مصالحهما الاستراتيجية في شرقي آسيا(Ryan Hass,2022,p.4).

تمثل قضية تايوان محورًا رئيسياً للأحداث فى منطقة الشرق الأقصى للعديد من الاعتبارات الجيوبوليتيكية والعسكرية والاقتصادية التى تعني بها الصين، وهى الوطن الأم والبر الرئيسي الذى تتبعه جزيرة تايوان تاريخياً وحضارياً وثقافياً، ولكن عودة تايوان رسمياً للانضواء تحت السيادة الصينية، ليست بالمسألة السهلة رغم إقرار العديد من الدول، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية نظرياً وظاهرياً بمبدأ الصين الواحدة، بينما تقوم عملياً بتعويق ذلك والحيلولة دون حدوثه، وليست الولايات المتحدة فقط، فاليابان تعتبر من أهم الدول الآسيوية الداعمة لتايوان غير المرتبطة بالصين، وكوريا الجنوبية التى تعتبر أنها ستكون فى موضع خطر بين تايوان تحت السيادة الصينية وكوريا الشمالية، كذلك الفيلبين فيما يتعلق بحدودها الشمالية، ويبدو أن كل دول منطقة الشرق الأقصى باتت تعيد حساباتها فى ظل تعاظم القوة والنفوذ الصينى، ولكل منها أسبابها ودوافعها (أيمن النحراوي، ٢٠٢٢).

منذ نهاية أربعينيات القرن الماضي، مثل مضيق تايوان بؤرة للأزمات والصراعات المسلحة بين جمهورية الصين الشعبية "البر الرئيسي للصين"، وجمهورية الصين "تايوان"، وتعد أزمة تايوان إحدى أقدم الأزمات في العالم الحديث، ويشكل المضيق جزءًا من بحر

الصين الجنوبي، ويتصل مع بحر الصين الشرقي، وتبلغ مساحة مضيق تايوان نحو ١٨٠ كم، بينما تبلغ مساحة أصغر جزء فيه نحو ١٣١ كم، وقد شهد المضيق العديد من الصراعات بين الصين وتايوان منذ نهاية الأربعينيات من القرن الماضي، بالتزامن مع انتهاء الحرب الأهلية الصينية عام ١٩٤٩، وتعتبر حكومة الصين أن تايوان جزء لا يتجزأ من أراضيها، أما تايوان فتتمسك باستقلاليتها وبحكمها الذاتي (محمد البلاسي، ٢٠٢٢).

أولاً: الأهمية الإستراتيجية لتايوان في منطقة شرقي آسيا:

تقع جمهورية الصين (تايوان) في غرب المحيط الهادئ بين اليابان والفلبين، وتبلغ مساحتها ٣٦,١٩٧ كيلو متر مربع، ويبلغ عدد سكانها ٢٣,٥ مليون وفق إحصاء يونيو ٢٠٢١، وعاصمتها مدينة تايبيه، وتبعد حوالي ١٨٠ كم من الساحل الجنوبي الشرقي للصين، وفيما يتعلق بالتركيبة العرقية للسكان، فإن أكثر من ٩٥ % من التركية السكانية في تايوان تنتمي إلى شعب الهان، وتتمتع تايوان بنظام حكم ديمقراطي قائم على التعددية الحزبية، ويتم انتخاب رئيس ونائب رئيس الجمهورية كل أربع سنوات، ويمكن إعادة انتخابهما لولاية إضافية واحدة طبقاً للدستور التايواني، ويشير مصطلح الحزب الحاكم في تايوان إلى الحزب السياسي الذي يشغل منصب الرئاسة، تولى الحزب الوطني الرئاسة في تايوان لأكثر من خمسة عقود قبل أن يفوز الحزب الديمقراطي التقدمي بالانتخابات الرئاسية لعامي ٢٠٠٠، و٢٠٠٤، عاد الحزب الوطني إلى السلطة في انتخابات عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢، ثم فاز الحزب الديمقراطي التقدمي في الانتخابات الرئاسية لعامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠، ويعتبر هذا مؤشراً على تبادل السلطة منذ تحول تايوان إلى النظام الديمقراطي، وتنتمي رئيسة تايوان الحالية، "تساي إينج ون" للحزب الديمقراطي التقدمي المعادي للحزب الشيوعي الحاكم في جمهورية الصين الشعبية، والذي يميل نحو الاستقلال الرسمي النهائي عن الصين، وقد فازت تساي إنغ ون بولاية ثانية في عام ٢٠٢٠ (إنجي عبد الوهاب، ٢٠٢٢).

خريطة رقم (1) توضح الموقع الجغرافي لتايوان بالنسبة للصين

Source: Robert D. Blackwill and Philip Zelikow, (2021). **The United States, China, and Taiwan :A Strategy to Prevent War**, Council on Foreign Relations, Council Special Report No. 90, February 2021, p.33

وتتولى تايوان شؤون دفاعها وتدير شؤونها الخارجية وفقاً لما هو منصوص عليه في دستور تايوان، وتهدف تايوان إلى تنمية علاقات حسن الجوار مع الدول الأخرى، واحترام المعاهدات وميثاق الأمم المتحدة، وتعزيز التعاون الدولي، وحماية العدالة الدولية، وضمان السلام العالمي(كتاب وزارة الخارجية التايوانية، ٢٠٢٢، ص٤٠).

وتحتل تايوان مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي، وتصنف من ضمن الدول المتقدمة في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم، بالإضافة إلى كونها مورداً رئيسياً للبضائع في المجال الصناعي، ووفقاً لمنظمة التجارة العالمية، احتلت تايوان المرتبة الـ ١٥ بين أكبر الدول المصدرة في العالم في عام ٢٠٢٠، كما كانت أيضاً من أكبر مالكي احتياطيات النقد الأجنبي حتى ديسمبر ٢٠٢٠، حيث بلغ احتياطيات النقد الأجنبي التايواني ٥٢٩,٩ مليار دولار أمريكي، كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد في تايوان ٢٨٣٧١ دولاراً أمريكياً في عام ٢٠٢٠، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي ٦٦٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠، في حين بلغ إجمالي حجم التجارة في تايوان ٦٣١ مليار دولار أمريكي وفقاً لاحصائيات عام ٢٠٢٠، إجمالي الصادرات ٣٤٥,٢ مليار دولار أمريكي، وإجمالي الواردات ٢٨٥,٨ مليار دولار أمريكي، ومن أهم وجهات التصدير لتايوان هي: الصين (٤٣,٩ %)، ورابطة جنوب شرق آسيا (١٥,٤ %)، والولايات المتحدة الأمريكية (١٤,٦%)، واليابان (٦,٨%)، والاتحاد الأوروبي (٦,٦%)، وتهتم تايوان في الوقت الراهن بست صناعات استراتيجية هي: المعلومات الرقمية، الأمن السيبراني، الدفاع الوطني الإستراتيجي، التكنولوجيا الحيوية والطبية، والطاقة الخضراء والمتجددة، والمخزون الاستراتيجي (كتاب وزارة الخارجية التايوانية، ٢٠٢٢، ص٧٢)

وتقدمت تايوان بطلب للانضمام إلى "الاتفاق الشامل والتقدمي للشراكة العابرة للمحيط الهادئ" التجاري، وهذا الاتفاق الذي وقعه ١١ بلداً من دول آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١٨ هو أكبر اتفاق للتجارة الحرة في المنطقة، ويمثل نحو ١٣,٥ في المائة من الاقتصاد العالمي ويشمل كتلة بشرية تقدر بحوالي ٥٠٠ مليون شخص(Richard C. Bush, 2014, P.2).

ثانياً: مكانة وأهمية تايوان في الحسابات الإستراتيجية الصينية:

تتمتع تايوان بأهمية إستراتيجية في السياسة الصينية، فهي قضية مركزية وجزء أساسي اقتطع من سيادتها الوطنية خلال ظروف استثنائية شهدت نزاعات داخلية وتدخلات خارجية في شؤونها من دول أخرى، وتعتبر الصين قضية استقلال تايوان قضية

غير قابلة للنقاش في أولويات السياسة الخارجية الصينية (ياسين عامر، ٢٠١٨، ص ٩١)، لذا فإن الصين ترى أن بقاء تايوان في حالة انفصال عنها يعد بالنسبة لها انتقاصاً من هيبتها ومكانتها، كما أن عودتها إلى سيادتها يضمن لها تحقيق تقدم سياسي يوازي مكانتها المتصاعدة عالمياً، فتايوان تمثل نطاقاً حيوياً للصين، لأنها تشكل قاعدة استراتيجية لعمليات عسكرية محتملة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ضد الصين، وذلك نظراً لأهميتها الجيواستراتيجية التي تقع بين بحري الصين الجنوبي والشرقي ولقربها من الصين، وبناء على ما سبق، فإن الضرورة تحتم من وجهة النظر الأمريكية وجود حكومة تايوانية موالية للولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مصالحها في هذه المنطقة (ابتسام محمد، ٢٠٠٥، ص ١٤).

تقع تايوان على بعد نحو ١٠٠ ميل من ساحل جنوب شرقي الصين، بينما تبعد حوالي ٧٠٠٠ ميل عن الولايات المتحدة الأمريكية، وتقع تايوان ضمن ما تسمى "سلسلة الجزر الأولى"، والتي تبدأ من شمال اليابان وتمتد جنوب غربي تايوان والفلبين قبل أن تعرج نحو فيتنام، أي إن هذه السلسلة تتضمن مجموعة من الأراضي الصديقة للولايات المتحدة، لذلك يعد تأمين "سلسلة الجزر الأولى" بمثابة تأمين لبحرية الجيش الشعبي الصيني من خلال عمق دفاعي بحري موسع، لذلك تعد تايوان خط الدفاع الأول عن الحدود البحرية الصينية.

وتمثل تايوان مصدر قلق للصين من عدة زوايا، أبرزها موقع الجزيرة الحيوي في المحيط الهادئ، ما يجعلها تتوسط اليابان شمالاً، والفلبين جنوباً، وهو ما يجعل موقعها حيويا بالنسبة للأسطول والقواعد الأمريكية الأبرز في المنطقة، وهو ما يثير مخاوف الولايات المتحدة مما قد يحيق بحضورها العسكري في هذه المنطقة لو آلت الجزيرة للصين، ومن جهة ثانية، تتمثل حيوية الجزيرة وخطورتها بالنسبة للصين بما قد تمثله من نموذج لأقاليم أو مناطق إدارية أخرى تابعة للصين تحمل نزعات انفصالية، مثل إقليم شينغيانغ، وجزيرة هونغ كونغ، وحتى شبه جزيرة ماكاو، وعلى مدار التاريخ، كانت تايوان

تمثل أحد أهم مداخل القوى العالمية والإقليمية للتحكم في المنطقة (Martin D. Mitchell, 2017, p.4).

وتتمتع تايوان بأهمية بالغة بالنسبة للصين من المنظور الجيوسياسي، نظراً لعدة اعتبارات منها: سعي قادة الصين إلى استخدام تايوان لتعزيز شعبية الحكومة الصينية، حيث يعد ضم تايوان للصين قضية قومية من الدرجة الأولى في البلاد، إذ يستخدمها قادة الحزب الشيوعي الصيني لإذكاء المشاعر الوطنية بهدف تعزيز شعبيتهم، كما أنه في حالة نجاح الصين في استعادة تايوان، فإن بكين سوف تتمكن من كسر محاولات واشنطن لتطويقها في سلسلة الجزر الأولى التي تمتد من اليابان إلى الفلبين، ومن ثم تعزيز قدرتها على تحقيق الهيمنة الإقليمية، بالإضافة إلى محاولة الصين إضعاف المصداقية الأمريكية، حيث إن التحالفات الأمريكية في المحيط الهادئ تقوم على الاعتقاد بأن واشنطن قادرة وراغبة في حماية حلفائها من الهيمنة الصينية، وفي حالة إخفاق واشنطن، أو تقاعسها في الدفاع عن تايوان، فسيكون من الطبيعي أن تخسر مصداقيتها أمام حلفائها في جنوب شرقي آسيا، وخاصة اليابان والفلبين وكوريا الجنوبية، وهو ما سيصب في صالح تأكيد هيمنة الصين الإقليمية، بل وتأكيد صعودها كقوى عظمى في النظام الدولي. كما أن خسارة جزيرة تايوان لصالح الصين سوف تكون مؤشراً لانهيار الإمبراطورية الأمريكية، وتراجعاً للهيمنة الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن تعزيز قوة بكين الاقتصادية حيث تمثل السيطرة على تايوان تأكيداً لقوة الصين الاقتصادية، خاصة أن تايوان تسيطر على صناعة أشباه الموصلات الحيوية في العالم (شادي عبد الوهاب، نوفمبر ٢٠٢١، ص٢).

كما تعد تايوان مركز ثقل السياسة الأمنية الصينية، ولدى تايوان قيمة استراتيجية ضخمة فى سلسلة التوريد العالمية للرقائق الالكترونية فائقة التقدم، وهذا سبب قوى أيضاً لدى الغرب فى إبقاء الصين بعيدة عن تايوان قدر المستطاع، وبهذا المفهوم يمكن أن تحقق تايوان رادعاً مزدوجاً يحول دون قيام الصين باللجوء للقوة تجاهها، كما يحقق لها

الحماية الأمريكية وتوافق الدول المتقدمة والصناعية على التصدى لأى محاولة لتعطيل إمدادها باحتياجاتها من الرقائق الإلكترونية تحت أى ظرف (أيمن النحراوي، ٢٠٢٢).

وتمثل تايوان الأولوية العسكرية القصوى للصين، وفي الوقت ذاته تمثل حليفاً عسكرياً للولايات المتحدة الأمريكية، وتايوان دولة غنية، وتتمتع بمكانة كبيرة، وأن الفوز بتايوان ذو أهمية استراتيجية للصين، ورغبة الصين بإرجاعها للوطن الأم تعتبر من أهم أولويات أجندة السياسة الخارجية الصينية إن لم تكن أهمها على الإطلاق، كما تعتبر تايوان من بين أهم نقاط الاصطدام المحتملة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية التي يمكن أن تؤدي إلى صراع على درجة عالية من العنف (عمار كريم، ٢٠٢١، ص٢١٤).

مما سبق يؤكد الباحث على أن الصين تنظر إلى قضية استقلال تايوان على أنها تهديد للأمن القومي الصيني، وأن إعادتها إلى السيادة الوطنية تعزز من حماية مصالحها الجيوبوليتيكية.

ثالثاً: الأهمية الإستراتيجية لتايوان في السياسة الأمريكية:

تعير الولايات المتحدة الأمريكية أهمية كبيرة لجزيرة تايوان، وذلك نظرًا لموقعها الجغرافي، وفي حال أن نجحت الصين في ضم تايوان لها، ستكون الصين أكثر حرية في استعراض قوتها العسكرية في منطقة غرب المحيط الهادئ مما ترى فيه واشنطن تهديدًا لقواعدها العسكرية في أماكن بعيدة مثل جوام وهاواي، لكن الصين تصر على أن نواياها سلمية، وكذلك يهدد استرداد الصين للسيادة الكاملة على تايوان التواجد العسكري الأمريكي في بحر الصين الجنوبي حيث سيكون في خطر، وينبع الاهتمام الأمريكي بتايوان في محاولة استخدامها في تحجيم مكانة الصين في منطقة شرقي آسيا، إنطلاقاً من احتمالية تهديد الصين للمصالح الأمريكية في المنطقة، إذ تؤكد العديد من الدراسات على أن الصين ستشكل بحلول عام ٢٠٢٥ تحدياً كبيراً للولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها الإستراتيجية (سالي نبيل، ٢٠١٨، ص ١٥١).

من هذا المنطلق، تقوم السياسة الأمريكية تجاه تايوان على مبدأ "الغموض الاستراتيجي" الذي يتجلى في سلسلة من الإجراءات ومنها (John Fuh-sheng Hsieh,2020.p.191): اعتراف الولايات المتحدة بمبدأ "صين واحدة" والتي تنظر الى تايوان باعتبارها جزء من الأراضي الصينية، ورفض أي محاولة من جانب الصين لاستعادة تايوان بالقوة المسلحة، ورغم عدم الاعتراف الأمريكي باستقلال تايوان إلا أن علاقات واشنطن مع تايبيه على أعلى المستويات السياسية والعسكرية والأمنية من خلال تقديم كافة أشكال الدعم العسكري والتدريب إلى جزيرة تايوان(John Curtis, 2021, p.5)، ويضاف إلى ذلك إصرار الولايات المتحدة على حرية الملاحة في بحر الصين الشرقي الذي يفصل بين البر الصيني وجزيرة تايوان، وذلك بإرسال السفن والبوارج الحربية للمرور هناك للتأكيد أن بحر الصين الشرقي مياه دولية يحق للسفن المدنية والحربية من جميع دول العالم أن تمر به، ويخشى الطرفين أن تقع حوادث تتطور الى اشتباكات عسكرية بين البلدين سواء في بحر الصين الشرقي أو بحر الصين الجنوبي، كما تنظر الولايات المتحدة إلى جزيرة تايوان التي لا تزيد مساحتها عن ٣٧ آلف كلم باعتبارها جزء من تحالف القيم الغربية والذي يضم نحو ١٠٠ دولة حول العالم أبرزهم دول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى كندا واليابان وكوريا الجنوبية واستراليا ونيوزيلاندا والهند، ورغم العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وتايوان إلا أن الرئيس الأمريكي جو بايدن رفض ضم تايوان إلى "الإطار الاقتصادي لدول المحيطين الهندي والهادئ"، والذي أعلنه في نهاية جولته الأسيوية في مايو ٢٠٢١ إلى كوريا الجنوبية واليابان، وذلك حتى لا ينظر للأمر باعتباره نوع من الاعتراف باستقلال تايوان (أحمد سمير، ٢٠٢٢).

وتتفق رؤية تايوان مع رؤية الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لا ترغب تايوان في رؤية الصين دولة مهيمنة استراتيجياً على منطقة شرقي آسيا، فالصين تمتلك أكبر قوة عسكرية في المنطقة، كما أنها الاكبر مساحة والأعظم سكاناً والأقوى اقتصاداً، وبنفس الوقت لا ترغب تايوان في الدخول بصدام مباشر معها، وتحرص على ألا تستفزها عسكرياً، وأن تقيم معها بنفس الوقت تعاوناً اقتصادياً قد يدفع بانحراف الصين عن تبني

أيديولوجيتها الشيوعية، مما يفقد الحزب الشيوعي الحاكم شرعيته، ولذلك ترى تايوان في دعم الولايات المتحدة الأمريكية حاجة ملحة للحفاظ على أمنها السياسي وازدهارها الاقتصادي(وصفي محمد، ٢٠١٣، ص ١٠٢٤).

رغم ما سبق يرى بعض المحللين أن الأهمية الاستراتيجية لتايوان بالنسبة إلى الولايات المتحدة ليست كافية حتى للمخاطرة بحرب مع الصين على عكس الدفاع عن دولة مثل اليابان أو كوريا الجنوبية، اللتين تلتزم واشنطن الدفاع عنهما، بينما في الحالة التايوانية تبدو الأمور مختلفة، إذ تعتبر الصين تايوان جزءًا تاريخياً منها، وكانت إعادة التوحيد مطلباً أساسياً لحكومة الحزب الشيوعي منذ عقود طويلة، وتايوان أكثر أهمية بالنسبة إلى بكين مما هي بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية (طارق الشامي، ٢٠٢١).

رابعاً: الأهمية الإستراتيجية للصين وحدود قدراتها وإمكانياتها:

تتمتع الصين بأهمية إستراتيجية كبرى في النظام الدولي، نظراً لامتلاكها الكثير من المقومات والإمكانيات السياسية والاقتصادية والعسكرية، والتي نجحت في توظيفها من أجل تحقيق دور فاعل ومؤثر للصين على مستوى العلاقات الدولية، وتطرح الدراسة تساؤلاً وهو ما مقومات الصعود الصيني المتنامي؟ وما حدود وإمكانيات الصين السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية التي تمكنها من لعب دور فاعل ومؤثر في العلاقات الدولية المعاصرة؟، وللإجابة على هذا التساؤل يمكن القول أن الصين حققت خلال السنوات الأخيرة انطلاقة متزايدة في كافة المجالات، ويمكن رصد مقومات الصعود الصيني، من خلال عدة مؤشرات مهمة منها: تحتل الصين المرتبة الأولى عالمياً من حيث معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتراوح هذا المعدل منذ عام ٢٠٠٤ وحتي عام ٢٠١٩ ما بين ٦,١١ إلى ١١% سنوياً، كما تمثل الصين ثاني أكبر قوة اقتصادية في هيكل الاقتصاد العالمي، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للصين عام ٢٠١٩ إلى حوالي ١٤,٣٤ تريليون دولار، كما تتمتع الصين بقوة بشرية هائلة، وهو ما جعل منها أكبر سوق عالمية سواء من حيث الإستهلاك أو من

حيث الإنفاق على السياحة إذ ينفق السياح الصينيين في العالم حوالي ٢٥٠ مليار دولار، بالإضافة إلى ذلك، تعبر الصين أول دولة مستوردة للنفط والطاقة، وأكبر سوق للسيارات في العالم، والقوة العالمية الأولى من حيث الاحتياطي النقدي الأجنبي الذي بلغ ٣,٢٢ تريليون دولار أمريكي عام ٢٠١٩، وأكبر دولة حائزة للدين الحكومي الأمريكي، حيث تملك ما يقرب من ١,١٢ تريليون دولار من سندات الخزانة الأمريكية، كما تعتبر الصين الدولة الأكثر تصديراً في العالم، حيث تبلغ حصة الصين من إجمالي ناتج التصنيع العالمي حوالي ٣٠%، كما أنها تحتل المرتبة الأولى عالمياً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أن الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يميل لصالح الصين، حيث بلغت الواردات الأمريكية من الصين نحو ٥٤٠ مليار دولار عام ٢٠١٨، وتستورد الولايات المتحدة بضائع بما قيمته ١,٥ مليار دولار يومياً من الصين(محمد محياوي، ٢٠٢١، ص ٤٦٦).

بالإضافة إلى المقومات الاقتصادية سالفة الذكر، تتمتع الصين بمقومات سياسية واجتماعية مهمة منها: تعتبر الصين ضمن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وهو ما يسمح لها بممارسة تأثير كبير في مجريات الأحداث العالمية، كما أنها تعد الأولى عالمياً من حيث تعداد عدد السكان فعدد سكانها حوالي مليار و ٤٠١ مليون نسمة وفقاً لتعداد ٢٠٢٠، وهى أكبر دولة يستخدم شعبها الإنترنت، وتحتل المرتبة الرابعة عالمياً من حيث المساحة بعد روسيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، أما من المنظور العسكري، فتمتلك الصين ثاني أكبر ميزانية للدفاع في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وتقدر بنحو ٢٣٠ مليار دولار، كما تمتلك الصين أكبر جيش في العالم من حيث التعداد البشري، حيث يقدر عدد قوات الجيش النظامي بنحو ٢,٣ مليون جندي قيد الخدمة العسكرية، كما أصبحت الصين في مرتبة ثاني أكبر دولة منتجة للسلاح بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفق تقرير معهد ستوكهولم أبحاث السلام لعام ٢٠٢٠، كما تحتل المرتبة الثانية عالمياً في تصدير الطائرات العسكرية بدون طيار(Drone)، كما أن

الصين تعتبر القوة النووية الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا(محمد محياوي، ٢٠٢١، ص ٤٦٨).

وفي ظل المؤشرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تم ذكرها والتي تؤكد امكانيات الصعود الصيني، تطرح الدراسة تساؤلاً مهماً وهو: هل في ظل تنامي قدراتها ستستطيع الصين تغيير موازين القوى في النظام الدولي وخاصة في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا؟، الإجابة بالطبع نعم، رغم محاولات الولايات المتحدة الأمريكية وجهودها لاحتواء النفوذ والصعود الصيني على المستوى الدولي.

ونظراً لأهمية علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين، ومع تايوان، تؤكد الولايات المتحدة الأمريكية على أن العلاقة بين الصين وتايوان يجب أن تبنى على أساس سياسة الأخذ والعطاء، وتقديم تنازلات من الطرفين، إذ تحث الصين على عدم استخدام القوة العسكرية أو التهديد بها من أجل حل القضية، وبالمقابل تحث تايوان على استخدام الحكمة في علاقاتها مع الصين، ومن ثم تسعى إلى منع الطرفين من اتخاذ أي قرار أحادي الجانب من شأنه تغيير الوضع الحالي للعلاقات عبر مضيق تايوان (عبد المعين الشواف، ٢٠١٦، ص ١١٥).

المبحث الثاني

انعكاسات الأزمة التايوانية على العلاقات الأمريكية – الصينية

دخلت الخلافات الصينية الأمريكية مرحلة جديدة من التلاسن والتهديد باستخدام القوة ، وذلك لأول مرة منذ اعتراف الولايات المتحدة بالصين عام ١٩٧٩، كما أن مساحات الخلاف باتت أكبر بكثير من فرص التعاون حيث يختلف البلدين بشدة حول ملفات مثل هونج كونج وشينجيانج "تركستان الشرقية"، وبحر الصين الجنوبي وجزر سينكاكاو وجزر المحيط الهادئ والتبت والملكية الفكرية، ناهيك عن الخلافات التجارية التي لا تنتهي، والخلافات في المجالات الإيدولوجية، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، إلا أن قضية تايوان تعتبر أكثر القضايا أهمية وجوهرية وحساسية فيما يخص العلاقات الصينية الأمريكية (نسيم طويلة، ٢٠١٧ ، ص ١٥٨)، ويظل الخلاف حول جزيرة تايوان هو جوهر التنافس

والصراع بين واشنطن وبكين، الأمر الذي يهدد باندلاع صراع شامل يرى البعض أنه سوف يكون العامل الفاصل والحاسم في ترتيب القوى العظمى في سلم القيادة العالمية (أيمن سمير، ٢٠٢٢).

على الرغم من أن الولايات المتحدة والصين، الدولتين النوويتين والقوتين الاقتصاديتين صاحبتي المرتبة الأولى والثانية في العالم، تخوضان حربًا باردة في عدد من الملفات الخلافية بينهما، إلا أن خلافهما بشأن تايوان يعتبر القضية الوحيدة التي يحتمل أن تثير مواجهة مسلحة بينهما، في ظل تعزيز الصين من ضغوطها على تايوان بتكثيف التوغلات الجوية لمقاتلاتها الحربية، حيث تشكل الطائرات المقاتلة الصينية أحدث أداة لبكين لتعزيز الضغط على الجزيرة الديموقراطية، مما يثير مخاوف من أن يتسبب أي خطأ بتحول الصراع البارد إلى حرب شاملة، ولعل هذه الخطوات التصعيدية من جانب الصين دفعت الولايات المتحدة إلى الإعلان بأنها ستدافع عن تايوان إذا هاجمتها الصين، وهو الأمر الذي يعبر عن حدوث تحولاً جوهرياً في السياسية الخارجية الأمريكية تجاه هذه القضية (مصطفى صلاح، ٢٠٢١).

أولاً: تطور الصراع الأمريكي الصيني تجاه تايوان:

يعود الصراع الأمريكي الصيني بشأن تايوان إلى عام ١٩٤٩، وهو نفس العام الذي تعود إليه جذور الصراع مع تايوان نفسها نتيجة سعيها المتواصل للاستقلال والانفصال عن بر الصين الرئيسي (Samuel C. Y. Ku,2017,p.245)، وقد ظلت تايوان تتبع الصين حتى عام ١٨٥٩م ثم استولت عليها اليابان وفقاً لمعاهدة "شيمونوسيكي" (The peace treaty Between Japan and China, 1895)، وقد قاوم الحزب الشيوعي الصيني وحزب "الكومينتانغ" بشكل مشترك القوات اليابانية التي اعتدت على الصين، وبعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، عادت تايوان إلى الصين في سنة ١٩٤٥م(Thomas J. Christensen,2006,p.6) ولكن بعد الانتصار في الحرب العالمية الثانية وحرب المقاومة الصينية ضد الغزاة اليابانيين، رفض حزب "الكومينتانغ" الصيني برئاسة الجنرال "جيانغ كاي شيك" في عام ١٩٤٥ م تأسيس حكومة ائتلافية مع

الحزب الشيوعي الصيني، وشن الحرب الأهلية منذ عام ١٩٤٦م للقضاء على الحزب الشيوعي الصيني، ولكن بعد توقف الحرب الأهلية التي استمرت ثلاثة أعوام، وانتصار الشيوعي الصيني على حزب "الكومينتانغ"، وعلى إثر ذلك الانتصار انسحبت قوات حزب "الكومينتانغ" من بر الصين الرئيسي إلى جزيرة تايوان جنوب شرقي الصين بتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية التي ظلت حتى يومنا هذا تدعم حكومة تايوان التي تسمي بجمهورية الصين الوطنية والتي تقع في بعض الجزر في بحر الصين شرق القارة الآسيوية، وهو ما جعل الجزيرة معزولة عن البر الصيني الرئيسي (الوطن الأم) لأكثر من ٦ عقود تقريباً (إياد جاسم، ٢٠١٧، ص ٤٣٠).

وتعتبر قضية تايوان من أهم القضايا المؤثرة في العلاقات الأمريكية الصينية، بجانب قضية حقوق الإنسان، والصراع في بحر الصين الجنوبي (Andrew Scobell and Others,2022,p.2)، وتعود قضية تايوان إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى دعم قوات حزب "الكومنتنغ" لمواصلة الحرب الأهلية الصينية بغية القضاء على الحزب الشيوعي الصيني (نضال إبراهيم، ٢٠٢٠، ص ٤)، فبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية، انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة عزل واحتواء الصين الجديدة، وتدخلت بالقوة في العلاقات بين ضفتي مضيق تايوان والتي تعتبر شأناً داخلياً بحتاً، وفي عام ١٩٥٧ اقتحم الأسطول السابع الأمريكي مضيق تايوان، ودخلت الفرقة الثالثة عشرة للقوات الجوية الأمريكية في تايوان ورابطت فيها، ووقعت الولايات المتحدة الأمريكية مع تايوان في ديسمبر عام ١٩٥٤ ما يسمى بمعاهدة الدفاع المشترك، ووضعت مقاطعة تايوان تحت حمايتها، وأصبحت قضية تايوان مشكلة حساسة جداً في العلاقات الأمريكية الصينية (ساعد رشيد، ٢٠١٨، ص ١٢٣)، ولم تعترف الولايات المتحدة بالصين بعد هزيمة اليابان، وإعلان النظام الشيوعي في الصين عام ١٩٤٩ خشية توسع نفوذها لذلك عملت على توطيد علاقاتها مع تايوان والاعتراف بها ممثلاً شرعياً للصين مع دعمها اقتصادياً وعسكرياً (أنس عادل، ٢٠٠٣، ص ١٢٥).

ومع تغير الأوضاع الدولية، وتطور قوة الصين الجديدة، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في تعديل سياساتها تجاه الصين، وظهر اتجاه فك الجمود في العلاقات الأمريكية الصينية، وأجازت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها رقم ٢٦ في أكتوبر عام ١٩٧١ قرارها رقم ٢٧٥٨ الذي أقر باستعادة جميع الحقوق الشرعية لجمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة، وطرد تايوان من الأمم المتحدة (إياد جاسم، ٢٠١٧، ص ٤٢٩).

مما سبق يمكن التأكيد على أن قضية تايوان تعتبر من أكثر المسائل الخلافية في العلاقات الأمريكية الصينية، حيث تنظر الصين إلى تايوان على اعتبار أنها جزءاً لا يتجزأ من الوطن الأم منذ خروج قوات حزب "الكومينتانغ" وهزيمتهم أمام الشيوعيين عام ١٩٤٩م، وتؤكد الصين على أحقيتها في ضم تايوان عن طريق التوحيد السلمي لأراضي الوطن الأم (Bradley Martin and Others,2022,p.3)، مع عدم استبعاد لجوء القيادة الصينية إلى الوسائل العسكرية إذا ما شعرت أن أهدافها الإستراتيجية المرتبطة بوحدة وسلامة أراضيها معرضة للتهديد من قبل قوة خارجية، أما الولايات المتحدة الأمريكية فتعتبر أن علاقاتها مع تايوان ضرورة إستراتيجية باعتبارها تمثل واحدة من أهم حلقات سلسلة تحالفاتها في شرق وجنوب شرق آسيا التي تبدأ من التحالف مع كوريا الجنوبية، ثم التحالف مع اليابان في الشرق، ثم تمتد لتشمل تايوان ثم الفلبين في الجنوب الشرقي، وتتمسك الولايات المتحدة الأمريكية في قضية تايوان بإعلان شنغهاي عام ١٩٧٢، وقانون تايوان الصادر في عام ١٩٧٩،(James C. P. Chang.2001, p.4) حيث ينص الأول على أن تايوان جزء من الوطن الصيني الأم، ويتوجب حل مشكلتها بعيداً عن أسلوب الضم القهري، في حين يقضي الثاني بمسئولية الولايات المتحدة الأمريكية عن إمداد تايوان بما تحتاج إليه من نظم تسليح، وهو موقف متناقض حيث تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بوحدة الصين أولاً، ولكنها لا تقر لها بسيادتها على كامل أراضيها ثانياً(سليم كاطع ، إنعام عبد الرضا، ٢٠١٦، ص ١٦٧).

ثانياً: الإطار الإستراتيجي للعلاقات الأمريكية الصينية والأسس الحاكمة لها:

يتمثل السبب الرئيسي للتوتر في خوف واشنطن من قوة بكين الاقتصادية – وبالتبعية قوتها السياسية– المتنامية، وثمة هاجس يسيطر على دوائر الحكم في واشنطن منذ فترة ليست بالقصيرة مفاده أن الصين هي العملاق الجديد الذي يتهيأ لانتزاع زعامة العالم اقتصادياً – وبالتبعية سياسياً– من الولايات المتحدة إن آجلاً أو عاجلاً، ويترقب اللحظة المناسبة للانقضاض عليها. وبالتالي، فإن الرغبة في تحجيم الصين وكبح جماح طموحها العارم باتت توجهاً رئيسياً ثابتاً للسياسة الخارجية الأمريكية أيا كانت الهوية الحزبية للرئيس الأمريكي. كما تظهر مسببات أخرى للتوتر ربما تكون مكملة لخوف واشنطن من نفوذ بكين، ومنها مخاوف أمريكية من استخدام شركات تقنية صينية عملاقة مثل "هواوي" لتقنيات تجسس في أجهزة الاتصالات التي تصدرها للولايات المتحدة، خاصة الهواتف المزودة بالجيل الخامس من تقنيات الاتصالات (أحمد قنديل، ديسمبر ٢٠٢٠).

وتقوم السياسة الخارجية الأمريكية في علاقاتها مع الصين على اتجاهين هما (إسماعيل ذياب، ٢٠٢٠، ص ٣٠٧):

- **الاتجاه الأول:** يرى أن الصين تشكل خطراً حقيقياً على الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بالاستناد إلى عدة حقائق منها: تنامي قوة الاقتصاد الصيني، وما تبعه من تنامي لقوتها العسكرية وطموحها في فرض هيمنتها على شرقي آسيا(كاظم هاشم، ١٩٩٥، ص ١٩)، وبالتالي فإن هذا الاتجاه لا يرى وجود تقارب بينهما، بل العكس يذهب إلى حتمية الصراع التي قد تقود إلى المواجهة العسكرية، على اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت ولا تزال تسعى للحيلولة دون ظهور قوة آسيوية، وأن الصين قد كسرت هذه القاعدة، ويدعو أنصار هذا الاتجاه إلى التكثيف من الانتشار العسكري الأمريكي في الشرق الأقصى، وتعزيز التحالفات العسكرية مع دول شرقي آسيا، والسعي للحد من حرية العمل الاستراتيجي للصين في إقليم شرق آسيا والمحيط الهادئ لإضعاف دورها المتنامي في المنطقة والسيطرة عليه(حيدر زهير، ٢٠٠٨ ، ص١١٩).

- **الاتجاه الثاني:** يتمثل في الابتعاد عن تصور الصين عدواً للولايات المتحدة الأمريكية، ويدعو هذا الاتجاه إلى انتهاج سياسات معتدلة تجاهها لدفعها نحو الإندماج التدريجي في المجتمع الدولي، ويرى أنصار هذا الاتجاه بأن تطوير العلاقات الأمريكية مع الصين هو أمر في غاية الأهمية، وذلك لتحقيق عدد من الأهداف ومن أبرزها: دفع الصين لتبنى سياسات إيجابية لضمان الأمن والاستقرار العالمي من خلال إيقاف بيعها التكنولوجيا والأسلحة المتطورة للدول المعادية للسياسة الأمريكية ومنها كوريا الشمالية، وإيران، بالإضافة إلى دفع الصين وتشجيعها نحو تبنى سياسة إقليمية معتدلة والحد من طموحاتها في فرض هيمنتها الإقليمية في إقليم شرق آسيا، مع العمل على دفع الصين باتجاه الإلتحاق بالنظام الاقتصادي العالمي بهدف إحداث تحولات في نظامها السياسي باتجاه أن تكون دولة ليبرالية (وليد سليم، ٢٠٠٠، ص ١٥٢).

وفي عام ١٩٧٢ وقعت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون "ميثاق شنغهاي" مع الصين الذي أقر مبدأ صين واحدة(Cal Clark.2011,p.3)، في دلالة على أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تعترف إلا بصين واحدة، وبأن تايوان جزء من أراضي الصين، من دون أن تصل إلى حد القبول بأن تضمها الصين، أو التصريح بموقف رسمي واضح حول إن كانت تعترف بتايوان مستقلة، ومنذ عام ١٩٧٩، قطعت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر علاقات الولايات المتحدة الرسمية مع تايوان، مبقية على الاعتراف فقط بجمهورية الصين، غير أن الكونجرس أصدر قانوناً في العام نفسه، رداً على ذلك، هو "قانون العلاقات مع تايوان" الذي وقعه الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، وينص هذا القانون على أن الولايات المتحدة ستبقي علاقات دبلوماسية مع تايوان بصفتها أمراً واقعاً، على أساس أن المعهد الأمريكي في تايوان يتمتع بصلاحيات سفارة أمر واقع، كما نص القانون على أن الولايات المتحدة ستزود تايوان بمعدات دفاعية وخدمات تسليح بكميات تقدر حسب الضرورة لتمكين تايوان من الحفاظ على قدرات دفاعية ذاتية كافية، وأنها ستعد أي محاولة لتحديد مصير تايوان بغير الطرق السلمية،

بما في ذلك المقاطعة والحصار، تهديداً للسلم والأمن في منطقة شرق آسيا(أسامة أبو ارشيد، يونيو ٢٠١٦، ص ٢)، كما نص قانون العلاقات مع تايوان على الحفاظ على العلاقات التجارية والثقافية وغيرها من العلاقات الودية الشاملة والوثيقة بين شعب الولايات المتحدة وشعب تايوان، وكذلك شعب الصين وجميع الشعوب الأخرى في منطقة غرب المحيط الهادئ (صفاء خليفة، ٢٠٢٢، ص ١٨٦).

وفي عام ١٩٨٢، تحت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان، أصدرت الولايات المتحدة "الضمانات الستة"، والتي تنص على أن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقي على مبيعاتها من الأسلحة لتايوان، كما أنها لن تعترف رسمياً بسيادة الصين عليها إلا بتوافق سلمي بين الطرفين، ولا تعترف بسيادة الصين عليها، بما يسمح للولايات المتحدة والصين أن يحسنا علاقاتهما الإستراتيجية، والتعاون بينهما في منطقة شرق آسيا (Six Assurances" to Taiwan, July ١٩٨٢)، وبناء على سياسة الغموض الإستراتيجي، فإن الولايات المتحدة والصين تمكنتا، إلى اليوم من الحفاظ على علاقات استراتيجية بين أكبر اقتصادين في العالم، كما أنهما نجحتا في تجنب مواجهة عسكرية بين دولتين نوويتين عظميين(Gisela Grieger,2022,p.2).

تصاعدت الدعوات مع بداية الألفية الثالثة داخل الولايات المتحدة الأمريكية حول ضرورة الانتباه للخطر الصيني والتصدي له كونه أصبح يشكل تهديداً محتملاً للدور الأمريكي في إقليم شرق آسيا (الأمير عبد الحسن ، ٢٠١٤، ص ٣١٤)، ولم تقف تلك الدعوات عند هذا الحد بل تعدته لتؤكد على ضرورة أن يتجه الدور الأمريكي في هذه المرحلة نحو احتواء الصين عن طريق دعم قوة اليابان، وتعزيز التحالف الأمريكي معها باعتبارها القوة الوحيدة القادرة على موازنة قوة الصين في المنطقة، وذلك لأن اليابان تعد الركيزة الأساسية في الإستراتيجية الأمريكية في إقليم شرق آسيا، وعلى كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية، لا سيما مع انتقال مركز الثقل الأمني والاقتصادي الإستراتيجي في العالم من الفضاء الأوروبي – الأطلسي إلى الفضاء الآسيوي الهادئ (كاظم هاشم، ٢٠١٦، ص ٢٤٤)، فضلاً عن توسيع أواصر التعاون مع دول شرق

وجنوب شرق آسيا ودعم التعاون الدفاعي مع تايوان بهدف المحافظة على التوازن الإستراتيجي في إقليم شرق آسيا(Michael Beckley,2017,p.79-80)

ثالثاً: التحولات السياسية في الإستراتيجية الأمريكية تجاه تايوان:

في بداية عهد الرئيس السابق دونالد ترامب حدثت مكالمة هاتفية بينه وبين رئيسة تايوان "تساي إنغ ون" في ٢ ديسمبر ٢٠١٦، وقد اعتبرها البعض أنها مكالمة هاتفية يغلب عليها طابع المجاملة من أجل تهنئته لانتخابه رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن البعض الآخر اعتبر هذه المكالمة الهاتفية بداية محاولة لتأسيس قواعد ناظمة جديدة تحكم العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، وخاصة بعد تصريحات الرئيس الأمريكي السابق ترامب حول ما أسماه بالممارسات التجارية غير العادلة والتحركات العسكرية العدوانية للصين، موضحاً أنه لن يطلب إذناً من الصين للتواصل مع تايوان، خصوصاً أن الولايات المتحدة تبيعها السلاح (أسامة أبو ارشيد، يونيو ٢٠١٦، ص ٥).

وعلى المستوى الرسمي الصيني جاء الرد على المكالمة الهاتفية، هادئاً، فقد رد الناطق باسم الخارجية الصينية "غينغ شانغ" معقباً بأن الحفاظ على مبدأ صين واحدة هو الأرضية السياسية لتطوير العلاقات الصينية الأمريكية، وأن مبدأ وحدة الصين هو حجر الزاوية السياسية في العلاقات الصينية الأمريكية ، وبعد المكالمة الهاتفية أرسلت الصين قاذفة قنابل نووية بعيدة المدى من طراز H-٦، لتحلق فوق بحر الصين الجنوبي، وقد حلقت القاذفة التي رافقتها طائرات حربية للحماية فوق خط حدودي وجزر متنازع عليها، ورصدت الأقمار الصناعية الأمريكية استعدادات صينية لشحن صواريخ أرض جو متطورة إلى الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، وفهمت الرسالتان على أنهما تحذير لإدارة دونالد ترامب من مغبة المساس بالإطار الإستراتيجي الحاكم للعلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ولم يكن غريباً أن يؤكد الإعلام الرسمي الصيني إن قلة خبرة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب هي التي دفعته لقبول الاتصال الهاتفي من رئيسة تايوان، محذراً من أن أي خرق لسياسة الصين الواحدة سيؤدي إلى تدمير العلاقات الأمريكية الصينية (أحمد قنديل، يناير ٢٠١٧).

ويرى الباحث أن سياسة إدارة الرئيس السابق ترامب أثرت على العلاقات الأمريكية الصينية سلباً، حيث أدت هذه السياسة إلى تنامي الصعود الصيني في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى تقويض الجهود الأمريكية للضغط على كوريا الشمالية، وتصعيد الصين من سياساتها العسكرية في المحيط الهادئ وبحر الصين الجنوبي.

ومن الملحوظ أن تفاقم التوتر الأمريكي الصيني بشأن تايوان من المرجح أن يستمر في المدى المنظور، في ضوء عدة مؤشرات مهمة، لعل من أبرزها: إعلان إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، منذ توليها السلطة في يناير ٢٠٢١، أن مواجهة التمدد الصيني الإقليمي وانتهاكات حقوق الإنسان في الصين ستكون على رأس أولويات سياستها الخارجية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، بالإضافة إلى تصعيد الكونجرس الأمريكي من تحركاته الضاغطة على الصين، وعلى سبيل المثال "قانون التنافس الاستراتيجي لعام ٢٠٢١"، الذي يهدف إلى السماح للولايات المتحدة بمواجهة التحديات التي تشكلها الصين، مشدداً بشكل خاص على ضرورة تعزيز العلاقات بين واشنطن وتايوان، فضلاً عن تمرير الكونجرس الأمريكي "مبادرة الردع في المحيط الهادئ"، والتي تم تمويلها بمبلغ ٢,٢ مليار دولار لعام ٢٠٢١ من أجل مواجهة قوة الصين العسكرية المتنامية والحفاظ على الهيمنة العسكرية الأمريكية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ (أحمد قنديل، أبريل ٢٠٢١).

أما التحول الأكثر بروزاً في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين في عهد الرئيس الأمريكي جو بايدن، فهو تحدي السياسة الصينية والإصرار على إتمام زيارة نانسي بيلوسي، رئيسة مجلس النواب الأمريكي لتايوان، فعندما وصلت نانسي بيلوسي مطار سونغشان في تايوان، في ٢ أغسطس ٢٠٢٢، أكدت على أن الكونجرس الأمريكي بشقيه الديمقراطي والجمهوري ملتزم بأمن تايوان وحقها في الدفاع عن نفسها، في رسالة تحد مباشرة للصين، وتراجع عن التزام الولايات المتحدة بسياسة "الصين الواحدة"، فما دلالات هذه الزيارة؟ وما تداعياتها على العلاقات الأمريكية الصينية؟

وقبل الحديث عن دلالات الزيارة وتداعياتها، ينبغي أولاً بيان وتحليل السياق العام لزيارة نانسي بيلوسي لتايوان، وذلك على النحو التالي:

١. السياق العام لزيارة نانسي بيلوسي لتايوان:

جاءت الزيارة في ظل سياق عام بلغ فيه التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ذروته. لأنه أصبح يرتبط بمجمل الرؤية الاستراتيجية وتحديد مصادر تهديد الأمن القومي والدور العالمي، فالصين من وجهة نظر واشنطن أكبر تهديد للنظام الدولي القائم على القيم، بحكم ما تمتلكه من قدرات سياسية واقتصادية وعسكرية وتكنولوجية. ومن ثم فإن واشنطن عازمة على تغيير البيئة الاستراتيجية المحيطة بالصين عبر تحركات تتضمن تعاقدات وتحالفات جديدة وتمتين ما هو قديم في ظل استراتيجية واضحة عنوانها المحيطين الهندي والهادي "الإندوباسفيك" وليس آسيا والمحيط الهادي كما كان من قبل (Antony J. Blinken, 2022) في ضوء ما سبق ترى الصين أن الولايات المتحدة تتدخل في شئونها الداخلية وتنتهك سيادتها، ليس فقط فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، وإنما عندما تثير قضية تايوان، حيث ترى بكين أن تايوان جزء لا يتجزأ منها، وأن العالم كله أقر بسياسة الصين الواحدة، بما في ذلك الولايات المتحدة، وأن لتلك السياسة مقتضيات لابد من الالتزام بها (السيد صدقي، مايو ٢٠٢٢، ص ١٠).

أصدرت "نانسي بيلوسي" والوفد المرافق لها بياناً حول زيارتها لتايوان، ويمكن تلخيص أهم الرسائل التي وردت في البيان على النحو التالي: أن زيارة تايوان جزء من جولة الوفد الذي ترأسه في منطقة المحيطين الهندي والهادي، والتي تضم كلاً من سنغافورة وماليزيا وكوريا الجنوبية واليابان، وأن هذه الجولة تصب في إطار الاستراتيجية الأمريكية الأشمل في المنطقة التي صاغتها إدارة الرئيس بايدن وتعمل على تنفيذ بنودها، وأن هناك ثلاثة أمور رئيسية تحكم هذه الجولة، وهي الأمن والاقتصاد والحوكمة، وأن الديمقراطية التايوانية واحدة من أكثر الديمقراطيات انفتاحاً وحرية في العالم، وأن الزيارة هي واحدة من زيارات عديدة يقوم بها أعضاء من الكونجرس على مدار سنوات، وأنها لا تتعارض مع السياسة الأمريكية التي يحكمها قانون العلاقات مع تايوان، والبيانات المشتركة مع الصين،

وأن هناك توحداً بين الديمقراطيين والجمهوريين، وبين مجلسي الشيوخ والنواب، في دعم تايوان، وأن الالتزام تجاه تايوان لن يتم التخلي عنه (Nancy Pelosi, 2022).

اتسم الموقف الصيني بالوضوح والحسم، فيما يتعلق بزيارة بيلوسي والوفد المرافق لها منذ كان الأمر في حيز التكهنات، أي قبل الزيارة، حيث أكدت الصين على المعارضة الشديدة لأي نوع من التفاعلات الرسمية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة تايوان. بطبيعة الحال هذه المعارضة لا تقتصر على الولايات المتحدة، وإنما هي مبدأ عام يشمل جميع الدول، ويقوم على أن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين، ولا توجد إلا صين واحدة، والوحدة الصينية آتية لا محالة، بالإضافة إلى تأكيد الصين على أن زيارة بيلوسي لتايوان يعد انتهاكاً صارخاً لمبدأ الصين الواحدة، وخرقاً لسيادة الصين ووحدة أراضيها، وسيكون للزيارة آثار سلبية فيما يخص الأسس الحاكمة للعلاقات الصينية الأمريكية، فضلاً عن إعلان الصين عن استعدادت الجيش الصيني لاتخاذ إجراءات مضادة للحفاظ على سيادة الصين ووحدة أراضيها (السيد صدقي، أغسطس ٢٠٢٢، ص ٥).

استمر الموقف الصيني على وضوحه وحسمه في مرحلة ما بعد الزيارة، حيث أوضحت الصين موقفها القائم على الاحتجاج والاعتراض بشدة على الزيارة عبر القنوات الرسمية، ومن ثم قامت الصين باستدعاء السفير الأمريكي في بكين إلى وزارة الخارجية الصينية. وبطبيعة الحال، أوضح له نائب وزير الخارجية كل جوانب الموقف الصيني السابق الإشارة إليها، مع تحميل الولايات المتحدة المسئولية كاملة حول تداعيات الزيارة، خاصة وأنها قد تحدت ليس فقط الإرادة الصينية التي يمثلها حوالي واحد ونصف مليار صيني، وإنما تحدت كذلك الإجماع الدولي حول هذه القضية. ففي الوقت الذي تقيم فيه مائة وواحد وثمانون دولة علاقات مع الصين استناداً إلى مبدأ الصين الواحدة، تحاول الولايات المتحدة "تشويه" هذا المبدأ، و"إفراغه من مضمونه"، وتعزز تبادلاتها الرسمية مع تايوان، وتشجع الأنشطة الانفصالية، وبناء على ما سبق أعلنت الصين أنها ستتخذ جميع الإجراءات الضرورية بالتأكيد، وستحمي بحزم سيادتها وسلامة أراضيه، وقد أعلن الجيش الصيني عقب الزيارة أنه "في حالة تأهب قصوى وسيتخذ سلسلة من العمليات

العسكرية المحددة رداً على ذلك من أجل حماية سيادة الصين وسلامة أراضيها بحزم وإحباط تدخل القوى الخارجية والمخططات الانفصالية". وفي إجراء تنفيذي أعلنت قيادة المسرح الشرقي للجيش الصيني إطلاق مناورات حول جزيرة تايوان (السيد صدقي، أغسطس ٢٠٢٢، ص ٦).

٢. دلالات زيارة نانسي بيلوسي لتايوان وأبعادها:

من أهم دلالات زيارة نانسي بيلوسي إلى تايوان رغم تحذير الرئيس الصيني "شي جين بينغ"، نظيره الأمريكي، جو بايدن، في مكالمة هاتفية من أن هذه الخطوة حال إتمامها تعد بمنزلة "اللعب بالنار" هي أن واشنطن سعت من استفزاز الصين إلى ترهيب دول جنوب شرق آسيا من الصين، ومحاولة دعم سياستها الرامية إلى إقامة تحالفات عسكرية في جنوب شرق آسيا لتطويق بكين، سواء من خلال الإكوس، أو من خلال الكواد، أو الإطار الاقتصادي، كما سيتم توضيحه في المبحث الثالث من الدراسة.

جاء الرد الصيني على زيارة بيلوسي إلى تايوان حازماً، إذ تم تبنى عدد من السياسات، والتي يمكن تفصيلها على النحو التالي (شادي عبدالوهاب، ٢٠٢٢، ص ٢):

- تهديد حاملة الطائرات الأمريكية رونالد ريجان و٣ مدمرات بأماكن قريبة من تايوان، حيث ردت عليه بكين عبر نشر صاروخ باليستي فرط صوتي من طراز "دي إف – ١٧" مضاد للسفن، في قواعد الجيش الصيني في مقاطعتي فوجيان وتشجيانغ المقابلة لسواحل تايوان، وهو ما يمثل تحذيراً لحاملة الطائرات الأمريكية من الإبحار في مضيق تايوان، أو التدخل لدعم تايوان عسكرياً، فضلاً عن إطلاق الصين في الأول من أغسطس ٢٠٢٢ عدة صواريخ من طراز "دي إف –٤١" البالستي القادر على حمل رؤوس نووية في المياه المحيطة بشمال شرق تايوان وشمال غربها. ويلاحظ أن هذا الصاروخ لديه مدى يتراوح بين ١٢ و١٥ ألف كيلومتراً، ويمكنه حمل ١٢ رأساً حربياً نووياً، وعلى الرغم من توجيهه ناحية

تايوان، فإن المقصود به هو تهديد الولايات المتحدة، وردعها عن التدخل لدعم تايوان.

- فرض حصار "مؤقت" على تايوان، حيث أعلنت الصين عن مناورات عسكرية خلال الفترة من ٤ – ٨ أغسطس ٢٠٢٢، في سبع مناطق حول تايوان، وهو ما فرض عملياً حصاراً جوياً وبحرياً على تايوان، إذ إن بعض المناورات تقع على بعد عشرين كيلومتراً فقط من الساحل التايواني، كما أن بعض المناورات تجري عند طرق التجارة المزدحمة.
- فرض عقوبات اقتصادية ضد تايوان، حيث فرضت الصين عقوبات تجارية ضد أكثر من ١٠٠ شركة أغذية تايوانية. كما أعلنت بكين، في ٣ أغسطس ٢٠٢٢، تعليق تصدير الرمال الطبيعية إلى تايوان، وهو المكون الذي يدخل في صناعة الرقائق الإلكترونية وأشباه الموصلات التي تشكل أهمية كبيرة للاقتصاد التايواني، وتستهلك تايوان حالياً نحو ٩٠ مليون طن متري من الرمال الطبيعية في العام، ثلثها كان من صادرات الصين.
- تعليق التعاون مع واشنطن، حيث استدعت وزارة الخارجية الصينية السفير الأمريكي في بكين، نيكولاس بورنس، في ٢ أغسطس ٢٠٢٢، لتسليمه رسالة احتجاج على زيارة بيلوسي لتايوان، وأكدت وزارة الخارجية الصينية أن تصرف بيلوسي استفزاز متعمد، وانتهاك خطير لسيادة الصين وسلامة أراضيها، وتقوض السلام والاستقرار عبر مضيق تايوان، كما أعلنت الصين، في ٥ أغسطس ٢٠٢٢، فرض عقوبات غير محددة على رئيسة مجلس النواب الأمريكي، نانسي بيلوسي، بسبب زيارتها تايوان. وعلقت بكين المحادثات مع واشنطن حول التغير المناخي، وألغت لقاء بين القادة العسكريين واجتماعين أمنيين، فضلاً عن تعليق التعاون مع واشنطن حول إعادة المهاجرين غير القانونيين إلى بلادهم، والتعاون على صعيد القضاء والجرائم العابرة للحدود الوطنية ومكافحة المخدرات.

كما أوقفت الصين استيراد بعض المنتجات الغذائية من تايوان، كما أوقفت تصدير بعض السلع الصينية إليها. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة التبادل التجارى بين تايوان والصين فى عام ٢٠٢١ بلغت ٣٢٨ مليار دولار أمريكى، وهو ما يدل على قوة وأهمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما والتى لا شك ستكون من بين العوامل المهدئة بعد فترة من غضب الصين، خاصة أن زيارة بيلوسى لتايوان جاءت بمثابة تحد واستفزاز للصين فى توقيت تستعد فيه لانعقاد مؤتمر الحزب الشيوعى الصينى، وترشح الرئيس الصينى للمرة الثالثة لرئاسة الصين فى أول سابقة بعد ماو تسى تونج، لذا فقد يستمر رد فعل الصين القوى لبعض الوقت (رخا حسن، ٢٠٢٢).

مما سبق يمكن القول، أن سياسات الرئيس بايدن تجاه تايوان تثير تساؤلات كثيرة حول ما عرف بسياسة الغموض الاستراتيجي الأمريكية تجاه تايوان، وخاصة تصريحه الخاص بالدفاع عن تايوان في حال تعرضها لهجوم صيني، ورغم كل المحاولات الأمريكية لشرح وتوضيح استمرارية الموقف الأمريكي على حاله بخصوص السياسة الأمريكية تجاه تايوان، فإن الريبة الصينية تتزايد في ظل دعم الولايات المتحدة الأمريكية لتايوان، مما يعبر عن نهاية حالة الغموض الاستراتيجى فى السياسة الأمريكية تجاه الصين(جميل مطر، ٢٠٢٢)

المبحث الثالث

تداعيات الأزمة التايوانية على التوازن الإستراتيجي في شرقي آسيا

تمثل قضية تايوان أهمية كبيرة لما لها من تأثير على التوازن الإستراتيجي في منطقة شرقي آسيا[*]، ولا سيما بين الصين من جهة والولايات المتحدة وحلفائها ومن

[*]**توجد منطقة شرقي آسيا في الجزء الشرقي من القارة الآسيوية، وتصل مساحة الدول إلى اثني عشر مليون كيلومتر مربع، وتشكل هذه المساحة حوالي ٢٨% من القارة الآسيوية، ويعيش عليها ما يزيد عن ١,٥ مليار نسمة، وبذلك تكون المنطقة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العالم، وتشمل دول شرقي آسيا ثماني دول وهي: الصين، هونج كونج، اليابان، ماكاو، منغوليا، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، تايوان.**

أبرزهم اليابان والفلبين من جهة أخرى، وذلك نظراً لتداخل المصالح والمنافسة بين الدول المذكورة، إذ تقع تايوان في منطقة استراتيجية مهمة، ولهذا فإن أي تغيير يجري في الوضع القائم من شأنه أن يتسبب في تهديد لتوازن القوى في تلك المنطقة (يونس مؤيد، ٢٠١٥، ص ١٥٥).

في إطار التنافس الإقليمي والدولي، تمكنت الصين مع بداية القرن الحادي والعشرين من بلورة حضور إقليمي فاعل ومؤثر في شرقي آسيا، وذلك عبر نجاحها بتوظيف قوتها وقدراتها الذاتية بدقة وحكمة وذكاء سعياً منها لتحقيق أهدافها وتأمين مصالحها، إذ تمكنت الصين من بلورة وضع إقليمي يميل فيه توازن القوى لصالحها على حساب باقي دول شرقي آسيا، وهذا التحول في ميزان القوى الإقليمي لصالح الصين سيمهد لها، بطبيعة الحال إلى التحول مستقبلاً إلى قطب عالمي رئيس ينافس زعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ليس في آسيا فحسب بل على الصعيد العالمي (إسماعيل ذياب، ٢٠٢٠، ص ٢٩٩)، وانطلاقاً من ذلك سعت السياسة الخارجية الأمريكية وضمن استراتيجية "إعادة التوازن في شرق آسيا" إلى الحيلولة دون تمكن الصين من تحقيق هيمنتها الإقليمية على مقدرات القارة الآسيوية لما يشكله ذلك من تهديد لنفوذها ومصالحها الإستراتيجية، فعملت على بناء استراتيجيتها لاحتواء هذا الصعود الصيني عن طريق تعزيز تحالفها سياسيًا واقتصادياً وأمنياً مع دول شرقي آسيا (Robert P. Ashley, 2019, p.9)

ترتبط بيئة التوازن الإستراتيجي في إقليم شرق آسيا بقضيتين محوريتين، الأولى هي قضية الصراع في بحر الصين الجنوبي، والثانية هي التحالفات الأمريكية لاحتواء الصعود الصيني، ويرتكز هذا المبحث على توضيح التفاصيل المتعلقة بهاتين القضيتين.

أولاً: الصراع في منطقة بحر الصين الجنوبي وأهميتها الإستراتيجية:

يعتبر اهتمام الصين المتزايد ببحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي ومضيق تايوان أمراً طبيعياً، لارتباط ذلك بالأمن القومي الصيني مباشرة، فالدول المتاخمة لهذه

المناطق تشكل قواعد صناعية مهمة في آسيا، وأن نجاح الصين في تأكيد هيمنتها على بحر الصين الجنوبي سيوفر لها حرية انطلاق غواصاتها وسفنها العسكرية وسفنها التجارية التي تتجه إلى المحيط الهندي والخليج العربي والبحر الأحمر(عبد الأمير محسن، أمير نجم، ٢٠١٩، ص٥)، لذا نجد إن التصورات السائدة بشأن التوجهات العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي ترتكز على تحقيق عدة أهداف منها: استعادة جزيرة تايوان، وهو الهدف الأول الذي لم تتخلى عنه الصين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى موازنة الوجود العسكري الأمريكي، إذ ان هناك حالة توجس وشك معلنة على المستوى العسكري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحتفظ الولايات المتحدة بقواعد عسكرية لها في اليابان وكوريا الجنوبية، إضافة إلى الوجود العسكري البحري لها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لاعتبارات تتعلق بضبط التوازنات في تلك المنطقة تجاه الصين تحديداً، ولحماية تايوان وردع كوريا الشمالية (شريفة كلاع، نوفمبر ٢٠٢١، ص ١٣).

يقع بحر الصين الجنوبي في جنوب شرق آسيا ممتداً من مضيق ملقا في الجنوب الغربي إلى مضيق تايوان في الشمال الشرقي، ما جعله يحظى بأهمية جيوبوليتيكية كبيرة، ويرجع ذلك إلى وقوعه في نطاق جغرافي مهم عند طرق المواصلات البحرية الأكثر كثافة ونشاطاً في العالم، في ظل الإمكانيات السكانية والاقتصادية للدول المشاطئة له وهي الصين، كمبوديا، إندونيسيا، فيتنام، تايلاند، الفلبين، ماليزيا، بروناي، سنغافورة (مصطفى كمال، ٢٠١٩، ص٩٦)، كما يقع بين محيطين كبيرين هما: المحيط الهادئ والمحيط الهندي، فيحده المحيط الهادئ من الشرق، والمحيط الهندي من الغرب، وتبلغ مساحته ٤٤٧,٣ مليون كم، ويصل عمقه إلى ٢٤٥,٥ م، وتحيط بهذا البحر الصين ودول جنوب شرق آسيا (دياري صالح، ٢٠١٨، ص ص ١٨ – ١٩).

وقد تصاعد النزاع في بحر الصين الجنوبي بشكل متسارع خلال السنوات الأخيرة، بشكل ينطوي على تهديد خطير، ليس للأمن الإقليمي في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا فقط، ولكن للأمن العالمي وحرية التجارة العالمية. وتزداد خطورة هذا النزاع خاصة بعد

تحول بحر الصين الجنوبي إلى ساحة للصراع بين الولايات المتحدة والصين، وخاصة بعد مساعي الصين لتحويل بحر الصين الجنوبي إلى بحيرة صينية، حيث قامت الصين بفرض سياسة الأمر الواقع من خلال سيطرتها على عدد من الجزر المتنازع عليها، فضلاً عن قيامها ببناء جزر صناعية في بحر الصين الجنوبي الذي يعتبر منطقة ذات أهمية استراتيجية، حيث يضم وفقاً لبعض التقديرات حوالي ١١ مليار برميل من النفط، و١٩٠ مليار قدم مكعب من احتياطيات الغاز الطبيعي، فضلاً عن مرور حوالي نصف السفن التجارية في العالم بتلك المنطقة، وتتنازع السيادة الكاملة أو الجزئية على هذه الجزر كل من الصين، وفيتنام، والفلبين، وبروناوي، وتايوان، وماليزيا(توبياس باسوكي، روكي إنتان، ٢٠١٥، ص ٧١)، وقد آثارت السياسات الصينية سالفة الذكر في منطقة بحر الصين الجنوبي العديد من التوجسات والمخاوف لبعض الدول التي تتنازع معها للسيطرة على تلك المنطقة والسيادة على بعض أجزاءها(إيمان فخري،٢٠٢١، ص ١٨٣).

وترجع الأهمية الاستراتيجية للنزاع حول الجزر في بحر الصين الجنوبي إلى مجموعة من العوامل، يمكن توضيحها على النحو التالي (محمد فايز، ٢٠١٧، ص ٣): يتعلق أولها بالموقع الجغرافي للبحر ذاته كممر مائي مهم يربط بين المحيطين الهادئ والهندي، يمر عبره ما يقرب من ثلث سفن شحن التجارة العالمية، وما يقرب من نصف سفن النقل البحري، الأمر الذي يجعل السيطرة على هذا البحر مدخلاً مهما للتأثير على حركتي التجارة والملاحة العالميتين. وتزداد خطورة هذه المسألة بالنظر إلى موقع الدول المتشاطئة على بحر الصين، حيث تنتمي تلك الدول في معظمها إلى الاقتصادات الصاعدة، وتعتمد تلك الاقتصادات على التجارة الخارجية كمصدر رئيسي للدخل القومي، ومن ثم، هناك مصلحة أساسية لدى كل هذه الاقتصادات في ضمان حرية تأمين حرية الملاحة البحرية والجوية في منطقة بحر الصين الجنوبي، وعدم هيمنة أو تحكم دولة محددة في هذا الممر المائي المهم. ويتعلق العامل الثاني بتزايد الأهمية الاقتصادية لمنطقة بحر الصين الجنوبي، وذلك بناء على تقارير عدة تتحدث عن وجود احتياطيات ضخمة من النفط والغاز أسفل قاع البحر. وتأتي أهمية هذه المسألة بالنسبة لاقتصادات المنطقة على خلفية

الاعتماد المكثف لتلك الاقتصادات على الأسواق العالمية من خارج الإقليم، خاصة الشرق الأوسط، لتوفير مصادر الطاقة، بينما يتعلق العامل الثالث بالأهمية الاستراتيجية لمنطقة بحر الصين في حالة حدوث أية مواجهات عسكرية مستقبلية بين الصين والولايات المتحدة، على خلفية الصراع المحتدم بين الجانبين في عدد من الأقاليم. ففي حالة حدوث مثل هذه المواجهة، لاشك سوف تمثل منطقة بحر الصين واحداً من مسارح المواجهة المهمة.

ولا يتوقع حدوث مواجهات عسكرية في منطقة بحر الصين الجنوبي في المدى المنظور لعوامل عديدة منها: يتعلق العامل الأول بالفجوة العسكرية الضخمة بين دول جنوب شرقي آسيا والصين، ففي ضوء إدراك دول المنطقة لحجم هذه الفجوة لا يتوقع إقدام أي منها على عمل عسكري ضد الصين، أو استخدام القوة العسكرية لفرض سيادتها على المناطق المتنازع عليها، بينما يتعلق العامل الثاني بوجود مصلحة مشتركة بين جميع دول المنطقة في عدم حدوث مواجهات عسكرية كبيرة من شأنها التأثير سلباً على حرية الملاحة في المنطقة، أو التأثير على استقرار تدفق التجارة والاستثمار، ويتعلق العامل الثالث بحساسية الرأي العام الأمريكي تجاه عمليات التورط العسكري الأمريكي في الخارج، خاصة بعد خبرة المشروعين الأمريكيين في أفغانستان والعراق، وذلك على خلفية التكلفة الاقتصادية والبشرية التي دفعتها الولايات المتحدة بسبب التورط العسكري في هذين المشروعين دون تحقيق عائد ملحوظ(محمد فايز، ٢٠١٧، ص ٧).

وعلى خلفية هذه العوامل المهمة السابقة، يمكن القول أنه من المتوقع أن تلجأ الصين إلى ما يلي خلال المرحلة القادمة، استمرار التأكيد على الحقوق التاريخية للصين في بحر الصين الجنوبي، استناداً إلى حقوق السيادة على الجزر المتنازع عليها، بجانب الاستمرار في سياسة الأمر الواقع ممثلة بالأساس في السيطرة الفعلية على هذه الجزر، واستمرار بناء المنشآت العسكرية في بحر الصين، والتدريبات العسكرية، بالإضافة إلى استمرار التأكيد على التزام الصين بحرية الملاحة البحرية والجوية في منطقة بحر الصين، باعتبار ذلك مصلحة عالمية أساسية، والعمل على احتواء السلوك الأمريكي في منطقة

جنوب شرقي آسيا، من خلال العمل على تقديم حزمة من المساعدات الاقتصادية والتنموية لدول المنطقة وتوسيع مجالات التعاون معها، بهدف تقويض نظرية التهديد الصيني، من خلال الترويج "لنظرية" بديلة مفادها أن التدخل الأمريكي في المنطقة وفي نزاعات بحر الصين الجنوبي هي التي أدت إلى تهديد الاستقرار وحرية الملاحة، وليس الصين. كذلك ستسعي الصين إلى العمل على احتواء العلاقات الدفاعية والعسكرية المتنامية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول جنوب شرقي آسيا، فضلاً عن التأكيد على استعداد الصين للتفاوض المباشر مع أطراف النزاع (محمد فايز، ٢٠١٧، ص ٧).

ومما سبق، يمكن القول أن دول المنطقة ستستمر في تعميق علاقاتها العسكرية والدفاعية مع الولايات المتحدة كآلية رئيسية لموازنة الصعود الصيني، لكن الاستمرار في هذه السياسة سيعتمد على مدى نجاح كل من الصين والولايات المتحدة في التأثير على دول المنطقة، فكلما نجحت الولايات المتحدة في إقناع دول المنطقة بأن الصين تمثل تهديداً للاستقرار وحرية الملاحة كلما اتجهت دول المنطقة إلى تعميق ارتباطاتها وعلاقاتها العسكرية مع الولايات المتحدة كآلية لموازنة الصعود الصيني، وعلى العكس كلما نجحت الصين في إقناع دول المنطقة بأن التدخل الأمريكي في النزاع يؤدي إلى تعميق حالة الاستقطاب وزيادة فرص عدم الاستقرار، كلما ابتعدت دول المنطقة عن الولايات المتحدة.

ثانياً: التحالفات الأمريكية في آسيا لاحتواء الصعود الصيني:

نظراً لما تمثله منطقة شرقي آسيا من أهمية استراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها تحاول منع أي قوة من تحقيق هيمنة مطلقة على المنطقة، وذلك عبر اعتماد استراتيجيات تضمن تحقيق موازنة شاملة بين القوى الإقليمية الكبرى، ولما كانت الصين هي الأبرز في تحقيق التفوق الإقليمي، فإن السياسة الأمريكية تحاول تحجيم قوة الصين ودورها في المنطقة عبر التعاون مع الدول الأخرى في إقليم شرق آسيا(إسماعيل ذياب، ٢٠٢٠، ص ٣٠١)، وانطلاقاً من الرؤية الأمريكية للصين بأنها أصبحت تمثل "السلطة المركزية" على الساحة الجيوسياسية في شرقي آسيا، وتملك الإرادة والقدرة على التعامل مع القضايا ذات الشؤون الإقليمية التي تؤثر على المصالح الحيوية

الأمريكية، سعت السياسة الخارجية الأمريكية للعمل على تحجيم الدور الإقليمي للصين أو على الأقل التأثير في هذا الدور وضبطه على نحو يتماشى مع المصالح الأمريكية في المنطقة، وذلك عبر تعزيز تحالفاتها وشراكاتها مع القوى الإقليمية الأخرى، وفي مقدمتها اليابان، وذلك بهدف ضمان الاستقرار الإقليمي في شرقي آسيا، والحفاظ على الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية فيه(إسماعيل ذياب، ٢٠٢٠، ص ٣١٥).

جاءت جولة الرئيس الأمريكي جو بايدن الآسيوية لتؤكد على حدوث تحولاً استراتيجياً مهماً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصين، وهو أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل مع حلفائها للحفاظ على مبادئ النظام الدولي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وتسعى واشنطن لاحتواء الصين من خلال إعادة تشكيل البيئة الإستراتيجية في منطقة شرق آسيا الذي عبر عنها وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين(Antony J. Blinken, 2022)

في ضوء ما سبق، شهدت المنطقة في الآونة الأخيرة مجموعة من التفاعلات متعددة المجالات بين القوى المختلفة بقيادة كل من واشنطن وبكين، إذ باتت منطقة المحيطين الهندي والهادئ على رأس أولويات الولايات المتحدة لتطويق نفوذ الصين باعتبارها أحد أهم منافسيها، وتجلى هذا في التوصل لاتفاق "أوكوس" مع كل من أستراليا وبريطانيا في سبتمبر ٢٠٢١، وإعادة الحوار الأمني الرباعي "كواد" لدائرة الضوء، بالإضافة إلى الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ الذي طرحه بايدن خلال جولته الآسيوية إلى اليابان وكوريا الجنوبية والتي اختتمها في ٢٤ مايو ٢٠٢٢، وهو ما يمكن تحليله في السطور القادمة.

تقسم التحالفات الأمريكية لاحتواء الصين إلى نوعين، اقتصادية وعسكرية، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

١. التحالفات الاقتصادية الأمريكية لاحتواء الصعود الصيني:

تدرك الولايات المتحدة جيداً أن مستقبل اقتصاد القرن الحادي والعشرين سيكتب إلى حد بعيد في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وأن المنطقة تقع تحت تأثير الصين على

نحو متزايد، وعلى هذا الأساس حرص الرئيس الأمريكي جو بايدن خلال جولته الآسيوية على تنظيم قمة اقتصادية في العاصمة اليابانية طوكيو في ٢٣ مايو ٢٠٢٢، نتج عنها"الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ"، ويضم هذا الإطار ثلاث عشرة دولة، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهي: أستراليا وبروناي والهند وإندونيسيا واليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا ونيوزيلندا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام، وتمثل هذه الدول ٤٠% من الاقتصاد العالمي، وقد أثار عدم شمول تايوان في الإطار الاقتصادي بهدف عدم استفزاز الصين انتقادات أمريكية داخلية، في حين أكدت الإدارة الأمريكية على أنها ستجري معها محادثات تجارية واقتصادية ثنائية (أسامة أبو ارشيد، يونيو ٢٠٢٢، ص ٤).

ويأتي"الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ" بعد خمسة شهور من توقيع خمس عشرة دولة في المنطقة على اتفاقية "الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة"، وهي اتفاقية تجارة حرة، تضم إلى جانب الصين، كلاً من أستراليا وبروناوي وكمبوديا وإندونيسيا واليابان وكوريا الجنوبية ولاوس وماليزيا وميانمار ونيوزيلندا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام، أي أن إحدي عشرة دولة منضوية في آن واحد في اتفاقيتي "الإطار الاقتصادي" الأمريكية، و"الشراكة الاقتصادية" التي ينظر إليها على أنها تحت تأثير الصين، وتمثل الدول الأعضاء في "الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة" حوالي ٣٠% من سكان العالم (٢,٢ مليار شخص)، و٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (٢٩,٧ تريليون دولار)، ما يجعلها أكبر كتلة تجارية في تاريخ العلاقات الدولية (أسامة أبو ارشيد، يونيو ٢٠٢٢، ص ٥).

٢. التحالفات العسكرية الأمريكية لاحتواء الصعود الصيني:

أ. تحالف "أوكوس" (AUKUS):

لم تنحصر جهود الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء الصين من المنظور الاقتصادي، بل تتعداها إلى المنظور الأمني والعسكري، ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى الاتفاق الأمني الثلاثي الذي أسسته الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٢١،

بالشراكة مع بريطانيا وأستراليا، والمعروف اختصاراً باسم "أوكوس" **AUKUS**، وهي إشارة إلى الأحرف الأولى للدول الثلاث، ويقضي هذا الاتفاق الأمني بان تقوم واشنطن ولندن بمشاركة كانبيرا تكنولوجيا الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية، وهو الاتفاق الذي أدانته بكين بقوة، معتبرة أنه موجه ضدها، وبموجب اتفاقية "أوكوس"، ستحصل أستراليا على أسطول من الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية، ولكنها ليست مسلحة نوويًا، كما يتضمن الاتفاق أيضًا التعاون في "القدرات السيبرانية والذكاء الاصطناعي وتقنيات الكم والقدرات الإضافية تحت سطح البحر"، كما ستوفر الاتفاقية للقوات الجوية والبحرية والبرية الأسترالية قدرات هجومية صاروخية بعيدة المدى، وبحسب الاتفاقية، سيتبادل أطرافها الثلاثة المعلومات العسكرية والتكنولوجيا لتشكيل شراكة دفاعية أوثق في آسيا، وتستهدف الاتفاقية ضمان السلام والاستقرار في منطقة المحيطين الهادئ والهندي على المدى الطويل (أسامة أبو ارشيد، أكتوبر ٢٠٢١، ص ١).

وتندرج هذه الاتفاقية في سياق الجهود الأمريكية الرامية إلى تحقيق توازن ضد القوة والطموح الصينيين المتناميين اللذين بدآ في تحدي هيمنة الولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. حيث شهدت الأعوام القليلة الماضية بناء الصين لأكبر قوة بحرية في العالم، مما جعلها تتبع سياسة أكثر تشدداً في محاولة تأكيد سيادتها على بحر الصين الجنوبي، وهو الأمر الذي ترفضه دول أخرى تطل عليه في شرق وجنوب شرق آسيا، هي، إضافة إلى الصين، فيتنام والفلبين وتايوان وماليزيا وبروناي، ولأن بحر الصين الجنوبي "يمثل شريانًا بحريًّا حيويًّا للتجارة العالمية، فإن واشنطن لن تسمح لبكين بالسيطرة عليه، ومن ثم تعزيز موقفها في المنافسة جيوسياسيًا معها(أسامة أبو ارشيد، أكتوبر ٢٠٢١، ص ٢).

أما عن رؤية أستراليا ودوافعها للانضمام إلى اتفاقية "أكوس" فتنطلق من قاعدة مفادها أن من مصلحتها ومصلحة الديمقراطيات الأخرى في المنطقة أن تحافظ الولايات المتحدة على هيمنتها هناك للحد من التغول الصيني الشيوعي، رغم أن الصين هي أكبر شريك تجاري لأستراليا. ولمواجهة الضغوط الصينية، زادت أستراليا من إنفاقها الدفاعي،

ووثقت علاقاتها مع قوى إقليمية أخرى، بما في ذلك الهند واليابان وإندونيسيا، في هذا السياق، تمثل اتفاقية "أوكوس" إدراكًا لدى أستراليا بأنها في حاجة إلى تحسين دفاعاتها وتطوير قوة ردع موثوق بها، ولا شك في أن هذه الاتفاقية توفر لها أكفأ وأضخم شبكة دفاعية ممكنة من قبل أقوى دولة في العالم، بما في ذلك إمكانية توجيه ضربات صاروخية دقيقة ومدمرة عن بعد، وبالنسبة إلى بريطانيا، تمكنها هذه الاتفاقية من إعادة تأكيد ذاتها بصفتها قوة عالمية بعد الانسحاب من الاتحاد الأوروبي. ويؤكد ذلك إرسال لندن بعض قطعها العسكرية البحرية إلى بحر الصين الجنوبي ومضيق تايوان، على نحو استفز بكين، من أنها تريد استعراض قوتها مستندة إلى تحالف وثيق مع الولايات المتحدة. ولا شك في أن هذه الأخيرة ترحب بالإمكانات البحرية البريطانية العسكرية في المنطقة، إذ إنها تعزز قوة الردع مع الصين هناك، بحيث تعوض بعضًا من الفارق العددي لصالح الصين (أسامة أبو ارشيد، أكتوبر ٢٠٢١، ص ٤).

ب. الحوار الأمني الرباعي (الرباعية):

يمثل "الحوار الأمني الرباعي"، أو ما يعرف بـ "الرباعية"، تجمعًا إقليميًا لثلاث دول، إضافة إلى الولايات المتحدة، وهي تطل على المحيطين الهادئ والهندي، توحدها هواجسها من الصعود الصيني ومحاولات بكين فرض هيمنتها على الفضاء الجيوستراتيجي للمنطقة، وتضم الرباعية الهند واليابان والولايات المتحدة وأستراليا. وقد أنشئت هذه المجموعة عام ٢٠٠٤ بهدف ضمان بقاء منطقة المحيطين الهادئ والهندي "مفتوحة وحرة"، بمعنى عدم خضوعها لهيمنة الصين، وفي عام ٢٠١٧، أحيت إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب هذا الإطار محولة إياه من تجمع يقوم بحوارات سياسية واقتصادية منخفضة المستوى، إلى لاعب مهم جدًا في منطقة آسيا والمحيطين الهادئ والهندي، وفي ٢٤ سبتمبر ٢٠٢١، عقد قادة الدول الأربع قمة في البيت الأبيض أعلنوا فيها التزامهم "بإبقاء منطقة المحيطين الهادئ والهندي مفتوحة"، وقد مثلت قمة الرباعية فرصة لواشنطن لتقدم نفسها بوصفها جزءًا من منظومة واسعة ومتماسكة في آسيا، وتكمن أهمية هذا التجمع بالنسبة إلى الولايات المتحدة في أنه يضم دولًا تتصاعد هواجسها نحو الصين وطموحاتها

الإقليمية وترى أنها تعتدي على سيادتها ومصالحها (أسامة أبو ارشيد، أكتوبر ٢٠٢١، ص ٥).

فضلاً عن ذلك، أعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن خلال جولته الآسيوية عن بعض الإجراءات المهمة والتي تؤثر على العلاقات الأمريكية الصينية، ومنها: اتفاقه مع الرئيس الكوري الجنوبي "يون سوك يول" على توسيع التدريبات العسكرية المشتركة لردع كوريا الشمالية التي تسعى لتوسيع ترسانتها النووية، بالإضافة إلى تشجيع اليابان على إجراء تغييراً جوهرياً في السياسة العسكرية الدفاعية يتضمن مضاعفة الإنفاق الدفاعي للبلاد على مدى الأعوام الخمسة المقبلة، وتطوير قدراتها العسكرية الهجومية لاستهداف القواعد العسكرية للعدو وأنظمة القيادة والتحكم، في إشارة ضمنية إلى الصين (أسامة أبو ارشيد، يونيو ٢٠٢٢، ص ٧).

وعلى هذا النحو، يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه معضلة، وهي أنه في حالة فشل جهود احتواء الصين، أوفي حالة خسارة تايوان لصالح الصين سوف يكون ذلك مؤشراً على الانحسار الفعلي للأحادية القطبية الأمريكية، كما سيكون هناك تهديد بقلب التوازن الاستراتيجي في المحيط الهادئ وفي منطقة شرق آسيا على نحو يصعب إعاده معالجته مستقبلاً (فردوس عبد الباقي، ٢٠٢٢).

وقد أثارت الجهود التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل احتواء الصين قلق بعض الدول الأوروبية، والتي أعلنت عن أن واشنطن تتخلى عن التزاماتها بأمن قارتهم ومصالحهم في سبيل التركيز على احتواء الصين في أقصى الشرق. وكان لاستبعاد فرنسا من اتفاقية "أوكوس" بطريقة واضحة وتراجع أستراليا عن عقد وقعته معها لبناء غواصات تعمل بالديزل والكهرباء بقيمة ٦٠ مليار دولار إشارة سلبية في هذا الاتجاه، وهو ما أثار أزمة دبلوماسية غير مسبوقة قامت باريس على إثرها بسحب سفيريها من واشنطن وكانبيرا. وأثار وجود بريطانيا طرفًا ثالثًا في الشراكة مع أستراليا امتعاض الاتحاد الأوروبي، إذ إن بريطانيا خرجت منه، وهو ما خلق انطباعًا بأن الولايات المتحدة الأمريكية

تسعى لإنشاء نواة تحالف جديد على حساب تحالفها مع أوروبا، وعلى حساب التزاماتها بحلف "الناتو"(أسامة أبو ارشيد، أكتوبر ٢٠٢١، ص ٥)

ثالثاً:الجهود الصينية لمواجهة التحالفات الأمريكية:

نظراً لأهمية السيطرة على الممرات والمضايق البحرية الذي يعتبر واحداً من أهم عناصر القوة الإستراتيجية للقوى الكبرى، لذلك لا تتواني الصين في توسيع نفوذها البحري، ليس في المحيط الهندي فحسب، بل في مجموعة من المناطق الجغرافية الحيوية الأخرى أيضاً، وفي هذا الإطار يمكن فهم لماذا تحرص الصين على إقامة نقاط استراتيجية محورية عبر العالم، تشمل موانئ كبرى، مجهزة بكابلات بحرية وشبكات رقمية وغيرها من التقنيات والخدمات اللوجستية الحديثة والمتطورة. (أحمد المرابطي، ٢٠٢٠ ، ص ٦)

بعدما تنامى إدارك الصين لمحاولات الولايات المتحدة الأمريكية التضييق عليها عبر إستراتيجية السيطرة على المداخل والممرات المائية، سعت الصين إلى اعتماد استراتيجية قائمة على السيطرة والاستحواذ على سلسلة من الموانئ في المحيط الهندي خاصة في دول مثل كمبوديا، لاوس، وتايلاند، والتي بدأت الصين فيها بنشر سلسلة من القواعد العسكرية الخاصة بها في المياه الإقليمية لهذه الدول عبر استراتيجية عرفت باسم اللآلئ الصينية أو ما يسمى استراتيجية "عقد اللؤلؤ" لحماية خطوط التجارة الصينية، إذ قامت الصين وفي إطار هذه الإستراتيجية عام ٢٠١٧ بافتتاح قاعدة عسكرية لها في جيبوتي، وهي أول قاعدة عسكرية خارج حدودها، كما قامت عام ٢٠١٨ ببناء قاعدة جيواني العسكرية لها في باكستان على بعد ٥٠٠ كم من مضيق هرمز لتأمين وارداتها من الغاز والنفط القادمة من الخليج العربي، فضلاً عن الاستحواذ على ميناء "هامبانتوتا" في سيريلانكا،(شريفة كلاع، يناير ٢٠٢١، ص ٥٤٥). كما تعتمد استراتيجية الصين هذه في تأمين ساحلها الشرقي من خلال بناء عدة جزر صناعية في بحر الصين الجنوبي، وبناء دفاعات عليها كمراكز متقدمة للدفاع عن مصالحها الحيوية، مما يعني من المنظور الأمريكي استمرار الصين عملياً في تعزيز سيطرتها على بحر الصين الجنوبي(محمد كريم، ٢٠٢١، ص ٤).

كما تعمل بكين على إقامة تحالفات أو تكتلات تضمن لها مناوئة ما تقوم به الولايات المتحدة، وقد ظهر هذا على سبيل المثال في الشراكة الإقليمية الشاملة مع ١٥ دولة حول العالم، والعمل على طرح مبادرات للتنمية مع دول جزر المحيط الهادئ. بالإضافة إلى العمل على قانون لفرض العقوبات استعدادًا في المستقبل لمواجهة أية عقوبات قد يتم فرضها عليها جراء قيامها بتوجيه ضربة لتايوان (فردوس عبد الباقي، مها علام، أغسطس ٢٠٢٢).

وفي ١٠ أغسطس ٢٠٢٢ ، أصدرت جمهورية الصين الشعبية أول كتاب أبيض لها عن تايوان منذ ٢٢ عامًا، بشأن إعادة التوحيد الكامل للصين، مع النظر إلى قضية الوحدة مع تايوان على أنها "مهمة تاريخية" للحزب الشيوعي الصيني، وتنص الوثيقة على إعادة التوحيد الوطني بالوسائل السلمية هو "الخيار الأول" للحزب الشيوعى الصينى وجمهورية الصين الشعبية، مع التأكيد على اقتراح جمهورية الصين الشعبية بشأن نهج "دولة واحدة ونظامان" من أجل "حل قضية تايوان"، كما يقترح الكتاب الأبيض أنه بعد إعادة التوحيد، ستتمتع تايوان بدرجة عالية من الحكم الذاتي كمنطقة إدارية خاصة، أما في حالة انفصال تايوان عن الصين، أو إذا استنفدت الصين إمكانيات التوحيد السلمي، يتعين على الدولة استخدام الوسائل غير السلمية كتدابير لحماية سلامة أراضيها (Susan V. Lawrence, 2022, p.2)

المبحث الرابع

السيناريوهات المستقبلية لأزمة تايوان وسبل تسويتها

يناقش هذا المبحث السيناريوهات المستقبلية للأزمة التايوانية، يمكن رصد ثلاثة سيناريوهات رئيسية، وهي: **السيناريو الأول:** استمرار الواقع الراهن والبقاء عليه، **السيناريو الثاني:** إندماج تايوان مع الصين، **السيناريو الثالث:** إنفصال تايوان وإستقلالها، وفيما يلي عرض لكل سيناريو وما يرتبط به من مؤشرات (صباح جاسم، ٢٠٢١، ص ١٢٤):

السيناريو الأول: استمرار الواقع الراهن والبقاء عليه:

ينطلق هذا السيناريو من فرضية مفادها استمرار الحال على ما هو عليه بين الصين وتايوان، إذ يتمسك كلا الطرفين بالمساعي السلمية لحل القضية دون أي تدخل خارجي، وبالتالي فإن هذا السيناريو هو الأكثر ترجيحاً، ومن المؤشرات المهمة ذات الدلالة على استمرار الوضع الراهن هي: تركيز الصين على استكمال تطوير منظومتها العسكرية والاقتصادية في الوقت الراهن، بالإضافة إلى الدعم الأمريكي لتايوان سياسياً وعسكرياً، إذ أعطت الولايات المتحدة الحق لنفسها بالدفاع عن تايوان في حالة استخدام الصين القوة ضد تايوان استناداً إلى قانون العلاقات مع تايوان عام ١٩٧٩، وهذا ما أعلنه الرئيس الأمريكي جو بايدن خلال جولته الآسيوية العام الماضي، والذي صرح فيها بوضوح بأن الولايات المتحدة ستدافع عن تايوان عسكرياً في حالة استخدام الصين القوة ضد تايوان، ومن المؤشرات التي تدعم هذا السيناريو أيضاً، خشية الصين مع حدوث صدام مباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية في حالة إن حاولت ضم تايوان بالقوة، فضلاً عن نمو الاقتصاد التايواني وارتفاع مستوى دخل الفرد والاختلاف الكبير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية بين الصين وتايوان، بالإضافة إلى خشية تايوان من فقدان المكتسبات بسبب الإستقلال ومن أبرزها الحماية الأمريكية، والمستويات المتقدمة التي حققتها في المجال الاقتصادي والتكنولوجي.

السيناريو الثاني: إندماج تايوان مع الصين:

ينطلق هذا السيناريو من فرضية مفادها أن مسألة إعادة تايوان إلى الصين تعد من أهم الأهداف الإستراتيجية الصينية، إذ تمثل هذه الخطوة بالنسبة للصين عامل قوة من شأنه تعزيز مكانتها الإقليمية في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، إلا أن الجهود الصينية في مسعى إندماج تايوان مع الصين يقابلها موقف تايواني رافض لهذه الفكرة، فضلاً عن الدور الأمريكي الذي يرفض أيضاً عودة تايوان إلى الصين بهدف إضعاف دور الصين في المنطقة، وضمان التواجد الأمريكي في جزيرة تايوان التي تشغل موقعاً جيواستراتيجياً مهماً يطل على بحر الصين الجنوبي ويربطه مع بحر الصين الشرقي، ومن المؤشرات التي تؤكد عدم احتمالية تحقيق هذا السيناريو في الفترة الراهنة هي تطور

العلاقات الامريكية الصينية مما دفع بالصين إلى التراجع عن الدعوة إلى استخدام الأسلوب العسكري لحسم الوضع القائم في تايوان وترجيح الأسلوب الدبلوماسي، لذا فالصين لن تغامر على المدى المنظور باستخدام القوة لضم تايوان إليها كونها تخشى من احتمالية فشلها في هذا المسعى – رغم قدراتها العسكرية المتطورة – في حال تدخل الولايات المتحدة الأمريكية مما يعني تقييد هدف الصين واحتوائها، وتعريض هيبتها العسكرية للضعف والإنكسار.

السيناريو الثالث: إنفصال تايوان وإستقلالها:

يعد هذا السيناريو من أسوأ السيناريوهات الممكن استخدامها لحل قضية تايوان، إذ ردة الفعل الصيني المتوقعة هي استخدام القوة العسكرية لمنع هذا الأمر، وبالتالي احتمالية حدوث صدام مباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية لاعتبارات جيولوليتيكية، وهذا ما تتجنبه الصين، وبالمقابل فإن تايوان تخشى هذا السيناريو أيضاً لأنه سيؤدي إل فقدان المكتسبات التي حققتها تايوان ومنها التقدم الاقتصادي والحماية الأمنية التي توفرها الولايات المتحدة الأمريكية لها، إضافة إلى عوامل أخرى تبقى نصب أعين صانع القرار السياسي في تايوان التي تتمثل في التفوق العسكري الصيني مقارنة بالقدرات العسكرية التايوانية، حيث نجد أن كفة المعادلة تميل إلى تفوق الصين بدرجة غير قابلة للمقارنة، إذ تمتلك الصين قدرات عسكرية متطورة وأسلحة استراتيجية وإمكانات مالية ضخمة لا تقارن مع مثيلاتها في تايوان، بالإضافة إلى التفاوت بين الطرفين في النواحي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وحجم المساحة وعدد السكان، وفي حالة احتمالية حدوث هذا السيناريو ومع افتراض تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لدعم تايوان، فإن احتمالية استخدام الإسلحة النووية ستكون واقعاً لحسم الأمر، ومن ثم تمتد إلى حرب أوسع مع الولايات المتحدة الأمريكية لتشمل حلفاء الطرفين في المنطقة، وما سيترتب عليه من دخول القضية إلى مرحلة حرب باردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، على غرار فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي.

ورغم توافق بعض الخبراء والمحللين على إن احتمالية حدوث صدام مباشر بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية تبقى قائمة، وذلك في ظل الدعم الأمريكي لتايوان وتزويدها بالأسلحة مقابل إصرار الصين على أن تايوان جزء لا يتجزأ منها، ويجب إعادتها إلى السيادة الوطنية (Lowell Dittmer,2017,p.19)، إلا أن رأي الباحث لا يتوافق مع هذه الاحتمالية لأن هناك العديد من الاعتبارات المهمة تمنع حدوث أي صدام مباشر بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

ورغم أن أغلب توقعات الخبراء تميل إلى أن العلاقات الأمريكية الصينية ستكون صعبة في السنوات المقبلة، في ظل تنافسهما على طبيعة الأسس التي ينبغي أن تحكم النظام الدولي الجديد، فإنه من المستبعد أن يتجه البلدان إلى مواجهة مكلفة، فمن ناحية، ثمة ترابط وثيق بين اقتصادي البلدين الأكبر عالميًا، وأي اهتزاز في أحدهما سيكون له تداعيات على الآخر. ومن ناحية أخرى، فإن لكل بلد انشغالاته الداخلية. ذلك أن الرئيس بايدن يعطي أولوية لمحاولة إنعاش الاقتصاد الأمريكي. أما الرئيس الصيني شي جين بينغ، فإنه هو الآخر مهتم بتعزيز اقتصاد بلاده، إذ من المتوقع أن يترشح لولاية ثالثة لزعامة الحزب الشيوعي العام المقبل، وهو لا يريد أزمة شاملة مع الولايات المتحدة في الوقت الراهن (أسامة أبو ارشيد، أبريل ٢٠٢١، ص ٥).

بناء على ما سبق يمكن القول إن الحفاظ على الوضع الراهن كما هو عليه، هو الحل الأمثل، بالنسبة لكل من الولايات المتحدة والصين، ويمكن الاستدلال على ذلك ببعض المؤشرات منها: استبعاد بكين المواجهة العسكرية، حيث أن بكين تكتفي فقط بالتعبئة العسكرية والتصريحات العدائية، وذلك بهدف تغيير المواقف الدبلوماسية لواشنطن وتايبيه للعودة إلى التفاهم المتبادل بشأن "مبدأ الصين الواحدة"، فضلاً عن الضغط على واشنطن لعدم تسليح تايوان بأسلحة نوعية تراها تهديداً لها، ونظراً لأن محاولة تغيير الوضع الراهن حالياً قد يكون مكلفاً اقتصادياً وعسكرياً، فإن بكين تفضل الحفاظ عليه، ولكن إذا أعلنت تايوان استقلالها، أو اعترفت الولايات المتحدة بتايوان كدولة ذات سيادة،

فإن الكثيرين في البر الرئيسي سينظرون إلى غزو الجزيرة باعتباره حرباً ضرورية(شادي عبدالوهاب، ٢٠٢١، ص ٣).

ويؤيد الباحث الرأي السابق الذي يري أن الحفاظ على الوضع الراهن كما هو عليه، هو الحل الأمثل للطرفين، لأن العديد من الدراسات أكدت على أنه في حالة نشوب حرب بين الصين وتايوان سيكون هناك العديد من التأثيرات الاقتصادية العالمية المتوقعة، منها: فرض عقوبات اقتصادية على الصين من قبل الولايات المتحدة والدول الغربية وبعض الدول الآسيوية ولكن العقوبات الاقتصادية على بكين ستكون سلاحاً ذا حدين، بسبب اندماجها بشكل كامل في الاقتصاد العالمي، حيث تسيطر الصين حالياً على ١٨,٢% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام ٢٠٢١، خلف الولايات المتحدة البالغة حصتها ٢٣,٨%، في حين تمتلك روسيا ٣,١١% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فضلاً على أن الصين تعد مركزاً صناعياً عالمياً وأكبر سوق تصدير لمعظم دول العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة وأوروبا، ناهيك عن أن الصين حالياً هي أكبر دائن منفرد في العالم مع امتلاكها قروضاً مستحقة على دول أخرى بقيمة ٥ تريليونات دولار. بالإضافة إلى تعطل الصناعات التكنولوجية في الصين:حيث سيتأثر الاقتصاد الصيني بتوقف إمدادات تايوان من الرقائق الإلكترونية، حيث تشير الإحصاءات إلى أن بكين تستورد ٤٠% من احتياجاتها من الرقائق من تايوان، بالإضافة إلى إضعاف اقتصاد تايوان: حيث سيؤثر أي صراع عسكري بين الصين وتايوان، سلباً على النشاط الاقتصادي لتايوان، وذلك من عدة أوجه، أولها انخفاض معدلات التصدير، حيث تستوعب الصين وهونج كونج حوالي ٥٠% من صادرات تايوان. نتيجة توقع فرض الصين قيوداً على واردات تايوان، فضلاً عن زيادة موازنة الدفاع على حساب موازنة البحث والتطوير، وتراجع معدلات الاستثمارات الأجنبية في تايوان، وسعي المستثمرين لتوجيه استثماراتهم إلى شركات الرقائق الإلكترونية في الولايات المتحدة وأوروبا(إيمان فخري، ٢٠٢٢).

كما يمكن القول من التأثيرات الاقتصادية أيضاً حدوث شلل في الصناعات الإلكترونية العالمية: حيث تمتلك تايوان، شركة تصنيع أشباه الموصلات التايوانية وهي

من أكبر الشركات في هذا الشأن وهي المورد الرئيسي للرقائق الإلكترونية الدقيقة في العالم، حيث تشارك بحصة تصل إلى ٩٠% من إجمالي الطلب العالمي من الرقائق الإلكترونية التي تدخل في صناعة الهواتف وأجهزة الكمبيوتر والساعات، إلى وحدات التحكم في الألعاب والمعدات الصناعية، وصولاً إلى السيارات والطائرات المدنية والعسكرية وغيرها، ومن ثم يمكن القول أن حدوث أي اضطراب في تايوان سيؤدي إلى شلل شبه تام في الصناعات الإلكترونية في العالم، علماً بأن الصين لا تنتج سوى ٥% فقط من الإنتاج العالمي للرقائق، ولا تنتج الرقائق المتقدمة التي تتفوق فيها تايوان، كما أن انقطاع إمدادات الرقائق التايوانية لمدة عام واحد سيكلف شركات التكنولوجيا العالمية ما يقرب من ٦٠٠ مليار دولار، كما يتوقع أن يؤثر سيناريو الحرب بين الصين وتايوان على اضطراب معدلات التجارة العالمية، والآسيوية على وجه خاص، وذلك في ضوء الاعتمادية العالية في العالم على الصين في تلبية احتياجات الأسواق من السلع الزراعية والصناعية، بالإضافة إلى الخسائر التي تتكبدها اقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتعتبر اليابان من أكثر الدول المتضررة اقتصادياً في حال نشوب حرب بين الصين وتايوان، حيث تمر ٤٠% من التجارة البحرية لليابان عبر بحر الصين الجنوبي، مما قد يعيق حركة التجارة اليابانية.(إيمان فخري، ٢٠٢٢).

الخاتمة:

ناقشت الدراسة في مباحثها الأربعة، أبعاد أزمة تايوان، وتأثيراتها على العلاقات الأمريكية الصينية، وأوضحت الدراسة الأهمية الإستراتيجية لتايوان كدولة مهمة تتمتع بموقع جغرافي مهم في شرقي آسيا، كما أوضحت الدراسة أسباب ودوافع الاهتمام الأمريكي والصيني بتايوان وبيان أهمية تايوان في الحسابات الإستراتيجية لكل منهما، وتناولت الدراسة تحليل الأسس الإستراتيجية الحاكمة للعلاقات الأمريكية الصينية، وأوضحت إلى أي مدى أثرت التحولات السياسية في الإستراتيجية الأمريكية تجاه آسيا على سياسات الصعود الصيني، وعلى على التوازن الإستراتيجي في شرقي آسيا، وكيف ساهمت التحالفات الأمريكية الجديدة في آسيا في تغير معادلة توازن القوى في المنطقة، فضلاً

عن دراسة الأهمية الإستراتيجية لبحر الصين الجنوبي،، واختتمت الدراسة ببيان السيناريوهات المستقبلية المتوقعة لأزمة تايوان، وسبل تسويتها.

وأجابت الدراسة على التساؤلات البحثية التي طرحتها في بدايتها من خلال مباحثها الأربعة، وأوضحت أن التحالفات الأمريكية في المحيط الهادئ تقوم على الاعتقاد بأن واشنطن قادرة وراغبة في حماية حلفائها من الهيمنة الصينية، وفي حالة إخفاق واشنطن، أو تقاعسها في الدفاع عن تايوان، فسيكون من الطبيعي أن تخسر مصداقيتها أمام حلفائها في جنوب شرقي آسيا، وخاصة اليابان والفلبين وكوريا الجنوبية، وهو ما سيصب في صالح تأكيد هيمنة الصين الإقليمية، بل وتأكيد صعودها كقوى عظمى في النظام الدولي. كما أن خسارة جزيرة تايوان لصالح الصين سوف تكون مؤشراً لانهيار الإمبراطورية الأمريكية، وتراجعاً للهيمنة الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية رؤيته.

كما أوضحت الدراسة بشأن سياسة الاحتواء الأمريكية للصين، أنه كلما نجحت الولايات المتحدة في إقناع دول المنطقة بأن الصين تمثل تهديداً للاستقرار وحرية الملاحة كلما اتجهت دول المنطقة إلى تعميق ارتباطاتها وعلاقاتها العسكرية مع الولايات المتحدة كآلية لموازنة الصعود الصيني، وعلى العكس كلما نجحت الصين في إقناع دول المنطقة بأن التدخل الأمريكي في النزاع يؤدي إلى تعميق حالة الاستقطاب وزيادة فرص عدم الاستقرار، كلما ابتعدت دول المنطقة عن الولايات المتحدة.

كما أعلن الباحث عن تأييده السيناريور الأول من السيناريوهات التي طرحتها الدراسة لمعالجة الأزمة التايوانية، وهو سيناريو الحفاظ على الوضع الراهن، وصاغ الحجج التي تؤيد رأيه في أهمية هذا السيناريو، إذ أكد على أن الحفاظ على الوضع الراهن كما هو عليه، هو الحل الأمثل، بالنسبة لكل من الولايات المتحدة والصين، واستدل على ذلك ببعض المؤشرات منها: استبعاد بكين المواجهة العسكرية، لأن محاولة تغيير الوضع الراهن حالياً قد يكون مكلفاً اقتصادياً وعسكرياً للطرفين، فضلاً عن عدم قدرة الطرفين على تحمل التداعيات والتأثيرات الاقتصادية في حالة نشوب حرب بينها.

وبعد نهاية التحليل، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة منها:

١. أن الاقتصاد الصيني والتايواني يعتبران من أكثر الاقتصاديات المرتبطة بالاقتصاد الأمريكي، وبشكل جعل من الاقتصاد الأمريكي يصاب بحالة عجز مستمرة معهما، ولكنه عجزاً يشير إلى عمق اعتماد الاقتصاد الصيني والتايواني على الاقتصاد الأمريكي، مما يشكل رابطاً قوياً لضبط السلوك السياسي لجميع الأطراف حفاظاً على مقدرات النمو والإزدهار تلك.

٢. تعتبر زيارة بيلوسي لتايوان اختبار مهم وخطير في لحظة فارقة وخطيرة ليس فقط في سياق تحولات العلاقات الصينية الأمريكية وإنما في سياق تحولات النظام الدولي برمته، حيث أن زيارة بيلوسي إلى تايوان تذكر بالحالة التي وصلت إليها العلاقات الأمريكية الصينية في ظل ظروف تحولية في النظام الدولي، ففي قلب هذه التحولات الحرص الأمريكي على الاستمرار في قيادة النظام الدولي، ومن ثم الحيلولة دون وصول قوى أخرى إلى مرتبة القيادة.

٣. على الرغم من الجهود الأمريكية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ لاحتواء الصين، فإنها تعترضها عقبات كثيرة، أهمها أن الصين ماضية في تطوير قدراتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، على نحو يجعل من الصعب على الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق استراتيجيتها لاحتواء الصين، لأن معظم دول شرقي آسيا مرتبطة عضوياً بالاقتصاد الصيني، ومضطرة إلى مهادنتها أمنياً وعسكرياً.

٤. أن السيناريو الأمريكي الذي وضعته الإدارة الأمريكية لإحتواء روسيا بعد عملياتها العسكرية في أوكرانيا، لا يمكن تطبيقه على الحالة الصينية، لعدة أسباب منها أن الاقتصاد الصيني أكبر بكثير من نظيره الروسي، وعزله وقطعه عن العالم شبه مستحيل، لما سيترتب على ذلك من صدمة للاقتصاد العالمي، فضلاً عن أن الولايات المتحدة ليس لها حلفاء أقوياء عسكرياً في المنطقة، كما في أوروبا، ولا يوجد بعد إطار عسكري آسيوي مواز للناتو، ومن ثم من الصعب التنبؤ في هذه المرحلة بنجاح الإستراتيجية الأمريكية لاحتواء الصين من عدمه.

٥. بالرغم من الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي وما تشكله من تحدي للصعود الصيني، فإن فرص الصين في تحسين مكانتها الدولية واضحة وملموسة، وفي مقدمتها النجاحات الاقتصادية التي انعكست بشكل إيجابي في تعظيم مقومات القوة لدى الصين، ومنها تطور قدراتها العسكرية والتكنولوجية، الأمر الذي سيحقق لها على المدى القصير دوراً عالمياً، قد يكون مقدمة لنظام عالمي يرجح أن يكون نظام متعدد الأقطاب.

٦. إن اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة الإحتواء والمنافسة ضد الصين بدلاً من سياسة التعاون والشراكة، سيؤدي لا محالة إلى التعجيل بتشكيل نظام عالمي جديد، تتمتع فيه الصين بدور فاعل على مستوى العلاقات الدولية.

٧. ساهمت الإستراتيجية الأمريكية المتعلقة ببناء تحالفات أمريكية في شرقي آسيا لاحتواء الصين في حدوث خلل في معادلة التوازن الإستراتيجي في شرقي آسيا.

٨. يعتبر السيناريو الأول هو الأقرب للواقع حيث أنه من غير المتوقع أن تشهد منطقة شرقي آسيا تصعيدًا عسكريًا بين الولايات المتحدة والصين خاصة أن المواجهة المباشرة بينهما أو من خلال دعم تايوان في مواجهة التصعيد الصيني سيؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار الإقليمي والدولي.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

١. **تايوان في لمحة موجزة ٢٠٢١ – ٢٠٢٢**، بانوراما تايوان، (تايوان: وزارة الخارجية التايوانية، ٢٠٢٢)، ص ٧٢

٢. دياري صالح محمد.(٢٠١٨). **بحر الصين الجنوبي: تحليل جيوبولتيكي**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، ص ص ١٨ – ١٩

٣. سالي نبيل شعراوي.(٢٠١٨). **العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي**، القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص ١٥١

٤. عبد المعين الشواف.(٢٠١٦). **الصين المارد القادم من الشرق**، الرياض: دار الشواف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص ١١٥

٥. عمار كريم حميد.(٢٠٢١). **ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا: دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح**، بيروت: مركز الرافدين للحوار، الطبعة الأولى، ص٢١٤

٦. كاظم هاشم نعمة.(٢٠١٦). **السياسة الآسيوية: القوى الوسطى في النظرية والتطبيق: كوريا الجنوبية**، عمان: دار آمنة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص ٢٢٤.

٧. نسيم طويلة.(٢٠١٧). **المثلثاتية الإستراتيجية في منطقة شمال شرق آسيا**، برلين: المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى، ص ١٥٨.

٨. وليد سليم عبد الحي.(٢٠٠٠). **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨ – ٢٠١٠**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، ص ١٥٢.

٩. يونس مؤيد يونس.(٢٠١٥). **أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية**، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص ١٥٥

ثانياً: الدوريات والمجلات العلمية:

١٠. ابتسام محمد العامري.(٢٠٠٥). **الإستراتيجية الأمريكية حيال تايوان**، مجلة دراسات دولية،بغداد:مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٢٦، ص ١١٤

١١. أحمد المرابطي.(٢٠٢٠). **هل تملك الصين استراتيجية للتوسع العسكري في البحر المتوسط**، سلسلة تقييم حالة،الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ٦

١٢. أحمد يوسف محمد عبد النبي.(٢٠٢٠)، **تطور مفهوم وتطبيقات توازن القوى في النظام الدولي**، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٢٢٠، أبريل ٢٠٢٠، المجلد ٥٥)، ص ١٥

١٣.أسامة أبو ارشيد.(أبريل ٢٠٢١) **المنافسة الجيوستراتيجية الأمريكية – الصينية على نظام عالمي جديد**، سلسلة تقييم حالة،الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ٥

١٤.أسامة أبو ارشيد.(أكتوبر ٢٠٢١). **هل تنجح المساعي الأمريكية الأخيرة لاحتواء الصين**، سلسلة تقييم حالة،الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ص ١- ٥

١٥.أسامة أبو ارشيد.(يونيو ٢٠١٦). ت**صعيد ترامب مع الصين: قلة خبرة أم إرهاصات نهج جديد في العلاقات الأمريكية - الصينية**، سلسلة تقييم حالة،الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ص ٢- ٥

١٦.أسامة أبو ارشيد.(يونيو ٢٠٢٢). **جولة بايدن الآسيوية: احتواء الصين بوصفه هدفاً استراتيجياً**، سلسلة تقييم حالة،الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ص ٤- ٥

١٧.إسماعيل ذياب خليل.(٢٠٢٠). **دور السياسة الأمريكية في ضبط التوازنات الإقليمية في شرق آسيا: الصين واليابان نموذجاً**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، بغداد: جامعة ديالي، كلية القانون العلوم السياسية، المجلد التاسع، العدد الأول، ص ٢٩٩.

١٨.اياد جاسم محمد.(٢٠١٧). **محددات العلاقات الصينية الأمريكية في الربع الأخير من القرن العشرين**، مجلة الجامعة العراقية، بغداد: مركز البحوث والدراسات بالجامعة العراقية، العدد٣٦ ،المجلد٢ ،ص٤١٦-٤١٧.

١٩.إيمان فخري.(٢٠٢١). **بحر الصين الجنوبي، صدام محتمل بين واشنطن وبكين**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ٢٢٣، ص ١٨٣

٢٠.بومليك نوال، تيغزة زهرة.(٢٠٢١). **الهندسة الإقليمية للأمن: نظرية مركب الأمن الإقليمي كمقاربة تفسيرية**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد ٢، المجلد ٥، ٢٠٢١، ص ٤٦٦

٢١.توبياس باسوكي، روكي إنتان.(٢٠١٥). **بحر الأزمات: أبعاد وتداعيات التحركات الصينية في بحر الصين الجنوبي**، مجلة اتجاهات الأحداث، أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد ١١، ص ٧١

٢٢.خليل عرنوس سليمان.(٢٠١١)، **الأزمة الدولية والنظام الدولي: دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي**، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر ٢٠١١، ص ٨

٢٣.رضوى عمار.(٢٠١٥)، **المصلحة الوطنية: كيف تدير الدولة تفاعلاتها التعاونية والصراعية**، مجلة اتجاهات الأحداث، ملحق مفاهيم المستقبل، أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد ١٠، مايو ٢٠١٥ ص ٥

٢٤.سليم كاطع علي، إنعام عبد الرضا سلطان.(٢٠١٦). **العلاقات الامريكية – الصينية : الواقع وآفاق المستقبل**، مجلة قضايا سياسية،بغداد: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العدد ٤٣ – ٤٤، ص ١٥٩ – ١٨٧.

٢٥.سليمان عبد الله الحربي.(٢٠٠٨)، **مفهوم الأمن: مستوياته، صيغه، تهديداته**،المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٩، ٢٠٨٨، ص ٢٢

٢٦.السيد صدقي عابدين.(مايو ٢٠٢٢). **زيارة بايدن الرئاسية الأولى لآسيا: أطروحات وتفنيدات**، سلسلة دراسات، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، مايو ٢٠٢٢)، ص ١٠

٢٧.السيد صدقي عابدين.(أغسطس ٢٠٢٢). **انعكاسات زيارة بيلوسي إلى تايوان على العلاقات الأمريكية – الصينية**، سلسلة دراسات، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، ص ص ٥- ١٠

٢٨.شادي عبدالوهاب منصور.(أغسطس ٢٠٢٢). **استفزاز بيلوسي: أهداف واشنطن من تصعيد الصراع مع الصين حول تايوان**، سلسلة تقديرات المستقبل، أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد ١٦١٠، ص ٢

٢٩.شادي عبدالوهاب منصور.(نوفمبر ٢٠٢١). **خسائر متبادلة: حدود التصعيد الصيني – الأمريكي حول تايوان**، سلسلة تقديرات المستقبل، أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد ١٣٨٣ ، ص ٢

٣٠.شريفة كلاع.(نوفمبر ٢٠٢١). **النزاع الأمريكي الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، الجزائر: جامعة عمار ثليجي الأغواط، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد الخامس، العدد الثاني، نوفمبر، ص١٣

٣١.شريفة كلاع.(يناير ٢٠٢١). **جيوسياسية الصين ومكانتها الدولية من خلال إستراتيجية عقد اللؤلؤ: هل تخلق لها رهانات وتحديات**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الجزائر: جامعة باتنة ١، المجلد ١٠، العدد ١، ص٥٤٥.

٣٢.صباح جاسم محمد الجنابي.(٢٠٢١). **أثر المتغير الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية الصينية تجاه تايوان**، برلين: المركز الديمقراطي العربي،الطبعة الأولى، ص ١٢٤

٣٣.صفاء خليفة محمدين.(٢٠٢٢). **الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين: مبادرة الحزام والطريق أنموذجاً ٢٠١٣ – ٢٠٢١**، مجلة السياسة والاقتصاد،بني سويف: كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثالث عشر، ص ١٨٦.

٣٤.عبد الأمير محسن جبار الأسدي، امير نجم عبود.(٢٠١٩). **السياسة الصينية تجاه جنوب شرق آسيا في القرن الحادي والعشرين: دراسة في أبعادها الاقتصادية والأمنية**، المجلة السياسية والدولية، العراق: الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العدد ٤١-٤٢، ديسمبر، ص ٥
٣٥.كاظم هاشم نعمة.(١٩٩٥). **الصين والهيمنة الأمريكية الجديدة، مجلة دراسات استراتيجية**، العراق: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد الثاني، ص ١٩
٣٦.محمد فايز فرحات.(٢٠١٧). **النزاع في بحر الصين الجنوبي والمصالح المصرية**،سلسلة دراسات، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، ص ص ٣ - ٧
٣٧.محمد كريم الخاقاني.(٢٠٢١). **بحر الصين الجنوبي: صراع النفوذ الجديد بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين**، دراسات وأبحاث، بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ص ٤
٣٨.محمد محياوي.(٢٠٢١). **تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، المجلد ١٣، العدد ٢، ص ٤٦٨
٣٩.مصطفى كمال.(٢٠١٩). **جيوسياسية الطاقة: النزاع الأمريكي الصيني في بحر الصين الجنوبي**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد ٥٤، العدد ٢١٨، ص٩٦
٤٠.نضال إبراهيم (٢٠٢٠). عرض وترجمة كتاب، بانج يانج هوي، **مضيق تايوان تاريخ من الأزمات**، صحيفة الخليج الإماراتية، ٧ نوفمبر ٢٠٢٠، ص ٤
٤١.وصفي محمد عقيل.(٢٠١٣). **الإستراتيجية الأمريكية تجاه تايوان في ضوء التغيرات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة**، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، الأردن: جامعة اليرموك، المجلد ١٠، العدد ١ج، ص ١٠٢٤

ثالثاً: الرسائل العلمية:

٤٢.الأمير عبد الحسن إبراهيم الشمري.(٢٠١٧). **تحول القوى في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة**، رسالة دكتوراه،العراق: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ص ٣١٤
٤٣.أنس عادل الخنوس.(٢٠٠٣). **تايوان: دراسة في الجغرافية السياسية**، رسالة ماجستير، بغداد: كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، ص ١٢٥
٤٤.حيدر زهير جاسم.(٢٠٠٨). **التنافس الصيني الياباني في إقليم آسيا – الباسيفيك**، رسالة ماجستير، العراق: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ص١١٩

٤٥. ساعد رشيد.(٢٠١٨). **الترتيبات الأمنية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في شرق آسيا: الصين نموذجاً**، رسالة دكتوراه، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ص ١٢٣

٤٦. ياسين عامر عبد الجبار الربيعي.(٢٠١٨). **واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي: القيود والفرص**، رسالة ماجستير، عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، ص ٩١

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

٤٧. أحمد قنديل.(أبريل ٢٠٢١). **تايوان: تفاقم التوتر بين الصين والولايات المتحدة**، مؤسسة الأهرام، قضايا وتحليلات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،على الرابط التالي: https://bit.ly/3QUXclF

٤٨. أحمد قنديل.(ديسمبر ٢٠٢٠). **بايدن والصين: احتمالات التهدئة والتصعيد**، مؤسسة الأهرام، قضايا وتحليلات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، على الرابط التالي: https://bit.ly/3QZ1452

٤٩. أحمد قنديل.(يناير ٢٠١٧). **ترامب والصين: حرب باردة جديدة في الأفق**، مؤسسة الأهرام، قضايا وتحليلات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،على الرابط التالي: https://bit.ly/3TfbsYy

٥٠. إنجي عبد الوهاب.(٢٠٢٢). **ما أهمية تايوان ولماذا تخشى أمريكا من استعادة السيادة الصينية عليها؟**، صحيفة المصري اليوم، على الرابط التالي: https://bit.ly/3Cz3EuN

٥١. إنجي مجدي.(٢٠٢٢). **هل تغزو الصين تايوان بحلول ٢٠٢٧**، موقع اندبندنت عربية، على الرابط التالي: https://bit.ly/3wi9YD3

٥٢. إيمان فخري.(٢٠٢٢). **كوارث اقتصادية: ماذا لو اندلعت حرب بين الصين وتايوان**،أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، على الرابط التالي: https://bit.ly/3A6QWk5

٥٣. أيمن النحراوي.(٢٠٢٢). **الولايات المتحدة والصين والصراع التكنولوجي على تايوان**، صحيفة الشروق المصرية، على الرابط التالي: https://bit.ly/3SXKLHH

٥٤. أيمن سمير.(٢٠٢٢). **تايوان: الرقم الصعب في معادلة التحول نحو نظام عالمي جديد**، دراسات آسيوية، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية،على الرابط التالي: https://bit.ly/3T1Fcb7

٥٥. جميل مطر.(٢٠٢٢). **نهاية حالة الغموض الإستراتيجي مع الصين**، صحيفة الشروق المصرية، على الرابط التالي: https://bit.ly/3SZsWYR

٥٦.رخا أحمد حسن.(٢٠٢٢). **أمريكا والصين وزوبعة بيلوسي في تايوان،** صحيفة الشروق المصرية، على الرابط التالي: https://bit.ly/3AA4YvV
٥٧.طارق الشامي.(٢٠٢١). **خيارات أمريكا مع التصعيد العسكري بين الصين وتايوان،** موقع اندبندنت عربية، على الرابط التالي: https://bit.ly/3QBR6H2
٥٨.فردوس عبد الباقي.(فبراير ٢٠٢٢). **سيناريوهات ضم الصين لتايوان في ضوء الأزمة الأوكرانية،** دراسات آسيوية، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، على الرابط التالي: https://bit.ly/3wlXIBh
٥٩.فردوس عبد الباقي، مها علام.(أغسطس ٢٠٢٢). **سيناريوهات محتملة: ماذا بعد زيارة بيلوسي لتايوان؟،** سلسلة تقدير موقف، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، على الرابط التالي: https://bit.ly/3PD2Tn6
٦٠.محمد البلاسي.(٢٠٢٢). **مضيق تايوان: أزمات تنذر بمواجهة عسكرية بين أمريكا والصين،** موقع صحيفة الوطن المصرية، على الرابط التالي: https://bit.ly/3PCsDQA
٦١.محمد مجاهد الزيات.(٢٠١٥)، **التوازن الإستراتيجي في منطقة الخليج: المتغيرات والحلول،** آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، ٢٩ نوفمبر ٢٠١٥، على الرابط التالي:https://bit.ly/3SVTz0
٦٢.مصطفى صلاح.(٢٠٢١). **مسارات الصراع الأمريكي الصيني في تايوان،** المركز العربي للبحوث والدراسات، على الرابط التالي: https://bit.ly/3Rfo6oH
٦٣.الهام ناصر، **سياسة الاحتواء،** الموسوعة السياسية، ٩ مايو ٢٠٢١، على الرابط التالي: https://bit.ly/3rN7BoW

References:

64. Andrew Scobell and Others,(2022). **US-China Signaling, Action-Reaction Dynamics, and Taiwan: A Preliminary Examination**, A Special Report, Washington, The United States Institute, of Peace, September 2022, p.2
65. Antony J. Blinken.(2022). Secretary of State, **The Administration's Approach to the People's Republic of China Speech**, The George Washington University, Washington D.C. at: https://bit.ly/3wtmpfo

66. Barry Buzzan.(1982), **People, States, and Fear : The National Security Problem in International Relations**, (London: Wheat sheaf Books.1982).P58.
67. Bradley Martin and Others,(2022),**implication of a coercive Quarantine of Taiwan by the people's republic of china**, Research Report, The RAND Corporation,2022,p.3
68. Cal Clark (Editor),(2011), **The Changing Dynamics of the Relations among China, Taiwan, and the United States**, London Cambridge Scholars Publishing,p.3
69. Charles McClelland.(1972), **the beginning Duration and Abatement International Crisis: Comparison in two Conflict Arenas, in Charles .Herman** (Ed), International Crisis insights from behavioral Research, (New York, the Free Press, 1972),p.83.
70. Corall Bell.(1977),**the Convention of Crisis, A study in Diplomatic Management**, London, Oxford University pres,1977,p. 4-9
71. Gisela Grieger, **US Congress approach to US-Taiwan relations**, European Parliamentary Research Service, March 2022,p.2
72. James C. P. Chang,(2001) **U.S. Policy Toward Taiwan** , Weather Head Center For International affairs, Harvard University, June 2001, p.4
73. John Curtis,(2021), **Taiwan: Relations with the United States**, House of Commons Library, ٢٤ June 2021,p.5
74. John Fuh-sheng Hsieh, **Continuity and Change in the US–China–Taiwan Relations**, Journal of Asian and African Studies, 2020, Vol. 55(2) p.191
75. Kennedy Hickman.(2019**), The History of Containment Policy**, August 08, 2019,at: https://bit.ly/3ECym7o
76. Lowell Dittmer.(2017). **Taiwan and China Fitful Embrace**, University of California Press, California, p.19.
77. Martin D. Mitchell.(2017),**Taiwan and China: A geostrategic reassessment of U.S. policy**, Comparative Strategy, Taylor & Francis, October 2017,p.3

78. Martin Griffith and Terry O'Callaghan.(2002), **International Relations: The Key concepts**, (New York : Rutledge, 2002),p. 203.
79. Michael Beckley.(2017). **The Emerging Military Balance in East Asia, How China's Neighbors Can Check Chinese Naval Expansion**, the Massachusetts Institute of Technology, International Security, pp79.81.
80. Nancy Pelosi.(2022). **Congressional Delegation Statement on Visit to Taiwan**, at: https://bit.ly/3PMM21u
81. Oran R. Yong.(1968), **the Politics Of Force: Bargaining During international Crisis**, (New Jersey, Princeton University, 1968),p.15
82. Richard C. Bush.(2014). **Taiwan and the Trans-Pacific Partnership: The Political Dimension**, East Asia Policy Paper 1 the Brookings Institution: Center for East Asia Policy Studies, p.2
83. Robert D. Blackwill and Philip Zelikow, (2021). **The United States, China, and Taiwan: A Strategy to Prevent War**, Council on Foreign Relations, Council Special Report No. 90, February 2021, p.33
84. Robert P. Ashley.(2019). **China Military power: Modernizing A Force to Fight And Win**, USA, Defense Intelligence Agency, p.9
85. Ryan Hass.(2022), **An American Perspective On The Role Of Taiwan In US-CHINA Relations**, Foreign Policy At Brookings, Policy Brief, July 2022,p.4
86. Samuel C. Y. Ku,(2017), **Strategies of China's Expansion and Taiwan's Survival in Southeast Asia: A Comparative Perspective**, in Lowell Dittmer(Editor), Taiwan and China: Fitful Embrace, California, University of California Press,2017,p.245
87. **Shanghai Communiqué 30th anniversary**," accessed on 5/8/2022, at: https://bit.ly/3cimSdt
88. **Six Assurances** to Taiwan, July 1982," TDP, accessed on 8/1/2022, at: https://bit.ly/3dR1rAt

89. Susan V. Lawrence, Caitlin Campbell,(2022). **Taiwan: Political and Security Issues**, Congressional Research Service (CRS), October 7, 2022,p.2
90. The text of the Shimonosiki treaty available on the US- China institute in the University of south California, At: https://bit.ly/3cqSSfu
91. Thomas J. Christensen,(2003) **New Challenges and Opportunities in the Taiwan Strait :Defining America's Role**, National Committee on United States-China Relations Conference on U.S. Policy Toward Relations Across the Taiwan Strait ,Pocantico Conference Center, August 8-10 , 2003,p.6
92. W.P.S. Sidhu.(2014), **The Concept of Strategic Balance: Relevance and Reality– An Asian Perspective**, Brookings Reports, at: https://brook.gs/3RVAFFr